



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع
المحروقات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

أ. عزيز أمينة

جغبالة سيف الدين

...../2017	رقم التسجيل :
.....	تاريخ الإيداع

[/http://www.univ-biskra.dz](http://www.univ-biskra.dz)
الموسم الجامعي: 2016-2017

قسم: العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

بعد شكر الله تعالى على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير ، أتوجه بخالص الشكر والعرفان الى
أستاذتي الفاضلة الأستاذة عزيز أمينة على ما أسدته لي من نصح وإرشاد وتوجيه قبل وخلال
إعداد هذه المذكرة

كما أتقدم مسبقا بخالص الشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة المناقشة.

كما أتقدم بخالص شكري إلى زملائي والى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في انجاز هذا
العمل، وكل من شجعنا ولو بكلمة طيبة.

الاهداء

بسم الله الكريم الحنان, ذو الفضل العظيم والإحسان، نور السموات والأرض، الصلاة والسلام على عبير الورد والريحان، السراج المنير في كل وقت وحين، محمد صلى الله عليه وسلم، ولأولي الألباب رفعا ولأصحاب العلم وما نفع.

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى إنسان في الوجود، إلى " أبي " العزيز الذي منحني القوة والإرادة والعزيمة في الحياة، والذي كان يعمل من أجل أن يرفع مصيري ومن أجل حياة يبينها لي كما أريد.

إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي والتي تمثل البداية والنهاية لكل فرحة في حياتي، إلى ربحانة عمري وأقحوانة زماني " أمي " الغالية، وأدعو الله عز وجل أن يطيل في عمر والديا.

إلى جدي وجدتي حفظهما الله وأطال عمرهما، إلى إخوتي الرائعين "شيماء" و"هناء" و"أيمن"

إلى أقاربي وأصدقائي الذين عرفناهم من قريب ومن بعيد.

ملخص:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المحروقات، وباعتبارها موردا غير متجدد من جهة وأسعارها في تذبذب مستمر في الأسواق العالمية من جهة أخرى، إذ ينبغي البحث عن بدائل للمحروقات في اقرب الآجال ، بحيث حاولنا في هذا البحث أن نتطرق إلى القطاع الزراعي في الجزائر و الإمكانيات التي يتوفر عليها موضحين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحقق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا يكون بالاستخدام الأمثل للموارد المالية من جهة واستغلال الموارد المتاحة التي تحوزها الجزائر، خاصة وان الجزائر تملك جميع مقومات النجاح في هذا القطاع الاستراتيجي الذي من الواضح انه مستقبل الاقتصاد.

Résume:

L'économie algérienne est fortement tributaire du carburant, et en tant que ressource non renouvelable d'une part, et les prix de fluctuation constante sur les marchés mondiaux d'autre part, il faut chercher des alternatives aux hydrocarbures le plus rapidement possible, alors nous avons essayé dans cette recherche que d'aborder le secteur agricole en Algérie et les possibilités sont disponible en expliquant sa contribution au PIB et à offrir des possibilités d'emploi pour une grande partie de la population.

le secteur agricole est le plus important des secteurs économiques qui permettent d'atteindre le développement durable de l'économie nationale, ce qui est l'utilisation optimale des ressources financières d'un coté et l'utilisation des ressources disponibles qui sont détenus par l'Algérie, d'autant plus que l'Algérie a tous les ingrédients pour réussir dans ce secteur stratégique, il est clair que c'est l'avenir de l'économie.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	كلمة الشكر وتقدير
	المُلخَص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الزراعي
	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الزراعة
3	المطلب الأول: مفهوم الزراعة
4	المطلب الثاني: أنواع الزراعة
6	المطلب الثالث: تطور علم الاقتصاد الزراع
7	المبحث الثاني: خصائص وأهمية ومكانة الزراعة في اقتصاديات الدول النامية
7	المطلب الأول: خصائص الزراعة
8	المطلب الثاني: أهمية الزراعة في اقتصاديات الدول النامية
9	المطلب الثالث: مكانة ودور الزراعة في اقتصاديات الدول النامية
11	المبحث الثالث: السياسات والإصلاحات وأسباب تدهور القطاع الزراعي في الدول النامية
11	المطلب الأول: السياسات لاقتصادية الزراعية في الدول النامية
12	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الزراعية في الدول النامية
14	المطلب الثالث: أسباب تدهور القطاعات الزراعية في الدول النامية
17	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: مدخل حول تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات
	تمهيد
20	المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي
20	المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي والأهداف العامة من اللجوء إليه

22	المطلب الثاني: أقسام التنويع الاقتصادي
26	المطلب الثالث: مبررات، فوائد الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية
28	المبحث الثاني: عموميات حول الصادرات
28	المطلب الأول: مفهوم وأنواع الصادرات
29	المطلب الثاني: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية
31	المطلب الثالث: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين
33	المبحث الثالث: مشاكل ومبررات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات
33	المطلب الأول: المشاكل التي تعوق الصادرات خارج المحروقات
35	المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات
36	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنويع الصادرات
42	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015/2005)
	تمهيد:
45	المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري
45	المطلب الأول: القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي
48	المطلب الثاني: القطاع التصديري في الجزائر
53	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر وحثمية تنويع الاقتصاد الجزائري
56	المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
56	المطلب الأول: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
59	المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائري
60	المطلب الثالث: أهم السياسات والمخططات التنموية للقطاع الزراعي في الفترة (2014/2005)
63	المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
63	المطلب الأول: الإنتاج الزراعي في الجزائر
64	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري تنمية وتنويع الصادرات
67	المطلب الثالث: معوقات القطاع الزراعي وآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

	للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي
70	المبحث الرابع: نموذج كل من دولة البرازيل وولاية الوادي في تنمية وتنويع الصادرات الزراعية
70	المطلب الأول: نموذج البرازيل في تنمية وتنويع صادرات القطاع الزراعي
73	المطلب الثاني: نموذج ولاية الوادي في التنمية الزراعية المستدامة
75	المطلب الثالث: متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي الجزائري
77	خاتمة الفصل الثالث
79	خاتمة عامة
83	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
5		1 أنواع الزراعة
25		2 أقسام التنويع الاقتصادي

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم
39	مؤشرات تنوع الاقتصاد الماليزي	1
40	نسب نمو القطاعات القطرية خارج المحروقات لسنة 2013	2
47	تطور نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	3
48	الصادرات من المحروقات بالمقارنة مع القيمة الكلية للصادرات الجزائرية للفترة (2015/2005)	4
49	الصادرات من المحروقات بالمقارنة مع القيمة الكلية للصادرات الجزائرية للفترة (2015/2005)	5
50	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الفترة(2014/2005)	6
51	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة (2012/2010)	7
52	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة(2014/2013)	8
58	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2014/2005)	9
59	تطور إجمالي المساحات المسقية الصالحة للزراعة خلال الفترة(2014/2005)	10
62	حصة الزراعة من المخططات التنموية للفترة (2014/2005)	11
63	تطور الإنتاج الزراعي للفترة(2010/2009)	12
64	تطور الميزان التجاري الزراعي للفترة (2013/2010)	13
64	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الفترة (2013/2006)	14
65	نسبة تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للفترة (2013/2010)	15
65	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام للفترة(2013/2010)	16
66	تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة (2012/2011)	17
67	تطور نسب مساهمة العمالة في القطاع الزراعي للفترة(2014/2010)	18
72	أهم المحاصيل الزراعية في البرازيل في الفترة(2011/2000)	19
73	تطور مساحة الأراضي المستعملة في الزراعة في الوادي للفترة(2014/2005)	20

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول ذات المصدر الواحد للدخل والمتمثل في المحروقات التي عندما تهاوت أسعارها دخل اقتصادها في أزمة خانقة، تحتم عليها التنويع لمصادر دخلها وذلك بالتركيز على جميع قطاعاتها المكونة لاقتصادها الوطني كالقطاع الصناعي، التجاري، السياحي والزراعي. ومن أجل مواجهة تلك الأزمة قامت الحكومة بوضع سياسات تنموية للقطاع الزراعي، بحيث خضع هذا الأخير إلى جملة من الإصلاحات، وذلك محاولة منها على تغطية الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية، والقضاء على التبعية الاقتصادية وخاصة الغذائية منها، لكن الواقع وللأسف الكبير يظهر عكس التوقعات تماما وبيان فشله هو الاعتماد الكبير على الإيرادات الغذائية من العالم الخارجي كالقمح والمواد الغذائية الأخرى بمبالغ ضخمة.

إن القطاع الزراعي الجزائري يواجه صعوبات كبيرة حالت دون تحقيقه لأهدافه، التي تمثلت في تلبية الأساسيات الغذائية للبلاد وذلك رغم ما تتوفر عليه الجزائر من تنوع في المناخ وشساعة الأراضي في الصالحة للزراعة و احتياطي المياه الجوفية الكبير، كل هذا حتم عليها الدخول رهان وسباق مع الزمن على هذا القطاع والنهوض به من سباته وأيضا الخروج من أزمة تدني أسعار النفط والنهوض بالتنمية الاقتصادية عامة، وليكون له الدور البارز في زيادة المداخل للبلاد، وكذلك تنمية المناطق الريفية والمساهمة الفعالة في القضاء على البطالة، ومحاولة تقليل الاعتماد على الخارج، فالقطاع الزراعي يعتبر مصدر بديل ومستقبل كبير يضيفي زيادة متوقعة للدخل القومي، ويكون بعد تخطيط وتنظيم لسياسات فعالة تطبق في اقرب الآجال، مع وجود لجان تنفيذية للتنسيق ورقابة المستثمرين الزراعيين وتشجيعهم على الرقي بالمنتوج المحلي.

❖ مشكلة الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع وضعنا الإشكالية التالية:

ما هو دور القطاع الزراعي في تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالتنوع الاقتصادي؟ وفيما تكمن أهميته في الاقتصاد الوطني؟
2. هل تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية قادرة على جعلها تحقق الاكتفاء الذاتي ومنه التصدير الفائض نحو الخارج؟
3. ما هي أهم السياسات والإصلاحات التي اتبعتها الحكومة في النهوض بصناعات القطاع الزراعي؟ وهل نجحت في تحقيق أهدافها؟
4. ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وجعله مصدرا من مصادر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

❖ الفرضيات:

1. يقصد بالتنوع الاقتصادي تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وتكمن أهميته في تقليل مخاطر الاعتماد على قطاع واحد في تمويل الخزينة العامة.
2. تتوفر الجزائر على مقومات وإمكانيات زراعية من مساحات شاسعة صالحة للزراعة و موارد مائية وبشرية قادرة على تطوير القطاع الزراعي.
3. أهم السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومة على النهوض بصناعات القطاع الزراعي هي سن برامج تنموية و إرفاقها بقوانين وتسهيلات للمزارعين لتقديم القروض والإعانات لهم، لكنها باءت بالفشل.
4. على الحكومة الجزائرية أن تضع مجموعة من الإجراءات والمخططات التنموية للقطاع الزراعي وإعادة هيكلته على جميع المستويات وإضافة بنى تحتية جديدة تقلص بها المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

❖ مبررات اختيار موضوع:

- من أهم الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هو:
- دخول الموضوع في الاهتمام العام والتخصص الدراسي.
 - الوضعية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني .
 - الرغبة في دراسة القطاع الزراعي كونه مصدرا بديل للإيرادات الخزينة العامة.

❖ أهمية اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية التنويع الاقتصادي بالتركيز على القطاع الزراعي بحيث، يبين كيفية التغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني وكذلك السبل التي تخرجه من الأزمة يواجهها حاليا والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي حتى تكون مساهم استراتيجي في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

❖ أهداف الدراسة:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو:

1. تبين الدور الكبير للقطاع الزراعي في زيادة الدخل القومي من خلال عملية التنويع الاقتصادي
2. معرفة مستقبل الاقتصاد في ظل الأزمة البترولية واقتراح الحلول المناسبة لدفع عجلة الزراعة في الجزائر وجعلها تواكب على الأقل معدلات النمو التي تعرفها الدول المجاورة.
3. معرفة إمكانية تحقيق الجزائر لهدف تنويع صادراتها خارج المحروقات.
4. رصد تطورات حجم الصادرات التي من خلالها نتعرف على قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة أزمة 2015.

❖ الدراسات السابقة:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الجزائري إلا انه عند مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع لوحظ أن هناك ندرة نسبية في تلك الدراسات السابقة ونذكر أهم أهمها:

1. دراسة حشمة عبد الحميد بعنوان: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، تناول في هذه الدراسة مسار تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الراهنة وكذلك في الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر كدولة نامية عليها أن تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية.

2. دراسة زهير عماري بعنوان: تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1980/2009)، التي تناول فيها دوال الإنتاج وتطبيقاتها العملية إضافة إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القطاع الزراعي الجزائري يتوفر على إمكانيات هامة تخول له أن يعمل على تنويع الصادرات والنهوض بالاقتصاد ودحر التبعية الغذائية من العالم الخارجي.

3. دراسة سليمان دحو بعنوان: التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- ، التي تناول فيها آليات وأدوات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذلك تناول واقع التسويق للمنتوج الزراعي في الجزائر ودوره في تنمية الصادرات وتوصل إلى أن

منتوج التمور من أهم المنتجات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له من حيث الكمية والنوعية.

❖ الإطار الزمني والمكاني:

- الإطار الزمني: يعتمد البحث على مجموعة من البيانات من سنة 2005 إلى غاية 2015 والتي تعمل على وصف حالة القطاع الزراعي الجزائري والاقتصاد بشكل عام وذلك تماشياً مع طبيعة الدراسة.
- الإطار المكاني: يختص هذا البحث بدراسة القطاع الزراعي في الجزائر بحكم أنه جزء من الهيكل الاقتصادي الكلي.

❖ المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول الزراعة والتنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي في تحليل الإحصائيات التي يتم جمعها حول هذا الموضوع.

❖ صعوبات الدراسة:

- واجهتنا في بحثنا هذا مجموعة من الصعوبات نوجزها كما يلي:
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة من مصادرها الرسمية.
- تضارب في الإحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر الوطنية والدولية.
- قلة المراجع حول القطاع الزراعي.

❖ هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث سيتناول **الفصل الأول مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي** حيث سيتم التطرق إلى ماهية الزراعة وذلك من خلال مفهومها وأنواعها وكذلك الأهمية والأهداف المتوقعة من الاهتمام بهذا القطاع.

أما **الفصل الثاني** فيتناول مفاهيم حول **تنويع و تنمية الصادرات** حيث سيتم من خلاله إبراز مفهوم التنويع الاقتصادي والأهمية ودوافع التي أدت بالدول إلى الاعتماد عليه في عملية تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأهم التجارب الدولية في مجال تنمية وتنويع الصادرات.

وستتناول في **الفصل الثالث** والأخير بدراسة حالة **القطاع الزراعي في الجزائر** ومشاكل التي تواجهه وكيفية النهوض بهذا القطاع لأنه أبرز بديل لقطاع المحروقات في عملية تنمية وتنويع الصادرات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقطاع الزراعي

تمهيد:

تعتبر الزراعة من أقدم النشاطات التي قام بها الإنسان، فهي تعتبر المصدر الأساسي والوحيد للثروة في كثير من النظريات الاقتصادية القديمة، مثل المدرسة الطبيعية التي كانت ترى إن الأرض هي العنصر الإنتاجي الذي بإمكانه خلق الثروة دون سواه من العناصر الإنتاجية الأخرى، ومن خلال هاته الأهمية التي تكتسبها الزراعة، والدور الكبير الذي يقوم به القطاع الزراعي في كافة أقطار العالم من أجل تحصيل الغذاء للجنس البشري.

سنحاول في هذا الفصل أن سرد أهم العناصر التي تبين لنا ماهية الزراعة وما مراحل تطورها وكذلك معرفة أهميتها وأهم مميزاتا والسياسات الإصلاحات وأسباب ضعف القطاعات الزراعية للدول النامية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تكون كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية الزراعة
- المبحث الثاني: خصائص وأهمية ومكانة الزراعة في اقتصاديات الدول النامية
- المبحث الثالث: السياسات والإصلاحات وأسباب تدهور القطاع الزراعي في الدول النامية

المبحث الأول: ماهية الزراعة

سننتظر في هذا الجزء إلى بعض العناصر التي تبين مفهوما واسعا للزراعة وأنواعها وأهم الخصائص التي تتميز بها.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة

1. تعرف الزراعة بأنها علم وفن إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، وتعريف الزراعة على أنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا، نظرا لأنه كان ينظر للزراعة قديما على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد، ثم تطورت الأحوال وتطور فكر المزارعين وتقدمت العلوم التي أفادت الزراعة بالتجارب والبحوث العديدة، كطرق التسميد وتغذية الحيوانات ومقاومة الآفات وغيرها، مما أدى إلى أن أصبحت علما من العلوم بل مجموعة كبيرة من العلوم والعمليات المبنية على أساس الملاحظات التي تم إثباتها بالتجارب المكررة مرارا، والتي ساعدت المزارع على إنتاج المحاصيل بجودة عالية وكميات كبيرة وبصفة مستمرة وكذلك بأسعار وتكاليف معقولة.¹

2. إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجد أنها مشتقة من الكلمتين "agre" وتعني الحقل أو التربة وكلمة "culture" وتعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بالأرض، أما المعنى الاقتصادي للزراعة فهي تتضمن جميع النشاطات التي يقوم بها الفلاحين من فلاحه للأرض وزراعتها وإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود والنحل وغيرها، وكذلك تشمل جميع الأعمال اللاحقة لضخ المحاصيل للسوق وتسليمها إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة إذا هي علم وفن ومهارة استثمار الموارد الأرضية والبشرية وطريقة من طرق الحياة للحصول على العيش والغذاء.²

¹ زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر- 2008/2009، ص2.

² عامر منصور احمد، سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 2012/1990: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس 2015/2016، ص15.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

3. يعرف الاقتصاد الزراعي بأنه احد العلوم الاجتماعية التطبيقية الذي يهتم بكيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد النادرة لتوفير الغذاء والملبس لأفراد المجتمع¹.

4. أما الزراعة في اللغة فهي (الحرفة أو الصنعة) وهي اسم وفعل زرع، ويعرفها ابن خلدون بقوله =الفلاحة هي إثارة الأرض واستخراج الأقطا، فاستخراج الأقطا لا يقتصر على النبات فقط بل تتكون أيضا من الثروة الحيوانية، فهي بهذا تعنى بعناية الأرض و النبات و الحيوان².

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الزراعة هي علم وفن إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية وذلك لتوفير الغذاء لأفراد المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية منها والكمالية.

المطلب الثاني: أنواع الزراعة

تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع وأهم هذه الأنواع ما يلي³:

1. الزراعة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، إلا أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

2. الزراعة المتخصصة: هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو الهفوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول وتعتمد في الحصول على أكثر من 50 %من دخلها النقدي السنوي من إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص:

ترويج الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...الخ.
سهل عملية تصنيف المنتج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية أو الدراسات الفنية،
إلا أنها هناك عنصر مخاطر عالية بسبب الاعتماد على محصول واحد.

¹ -خالد راغب الخطيب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية : ط1، دار البداية، عمان -الأردن-2009، ص9.

² -د-خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي: مؤسسة شباب الجامعة-مصر 1999 ص5.

³ عامر منصور احمد، مرجع سابق، ص17.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

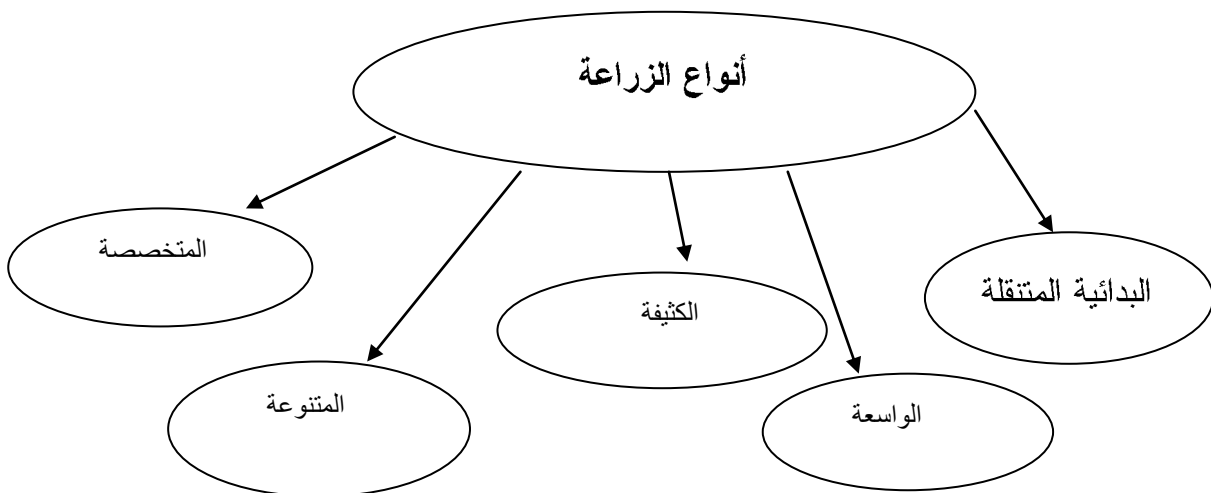
3. الزراعة المتنوعة: نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط الزراعي، نباتي، حيواني ومن حيث عدد المنتجات قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، تربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني ومن فوائده

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية.
- إمكانية إنتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته.
- ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال هو لفترة سنة.
- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط بصورة دورية.

4. الزراعة الواسعة: نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير العوامل الإنتاج الزراعية الحديثة وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة و الجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التدوير الدوري أو نظام التعاقب.

5. الزراعة كثيفة: عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافة الزراعة وتناقضت الأراضي الجديدة، اخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، بحيث بدأ يستعمل مخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر الدورة الزراعية وصار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد الأخرى أو سنة بعد سنتين وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية و الثلاثية وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة خاصة في الأراضي المزدهمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويخف هذا التنوع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

شكل رقم (01): أنواع الزراعة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: تطور علم الاقتصاد الزراعي¹

إن التغيرات التي طرأت على عملية الإنتاج الزراعي ساعدت بشكل مباشر في تطور علم الاقتصاد الزراعي، فمن علم بسيط لا يتعدى حسابات العوائد و التكاليف المزرعية ومشكلات إدارة المزرعة تطور علم الاقتصاد الزراعي إلى علم متخصص في التمويل والتسويق والإدارة والمحاسبة و عملية الإنتاج الزراعي و النقل والتصنيع و النقل و التصنيع وما إلى ذلك من المجالات التي تهتم القطاع الزراعي والهدف الأساسي لعلم الاقتصاد الزراعي هو زيادة الكفاءة في العمليات الزراعية المختلفة لتوفير الغذاء والملبس للإنسان بدون هدر للموارد المتاحة، ولتحقيق هذا الهدف بكفاءة، يجب أن تتم أية عملية إنتاج السلع و الخدمات في القطاع الزراعي بأقل كمية من الموارد المتاحة، الطبيعية كانت أو البشرية .

ويسهر علم الاقتصاد الزراعي على تنظيم كل ما يتصل بعملية الإنتاج الزراعي من خلال :

1. تحديد ماهية السلع والخدمات المراد إنتاجها، وذلك بإجراء دراسات و تجارب وأبحاث حول أولويات الإنتاج .

2. تنظيم عملية الإنتاج الزراعي للسلع والخدمات، وذلك للحفاظ على الموارد المتاحة بشكل يمنع هدرها

3. توزيع ما ينتجه القطاع الزراعي من سلع وخدمات على المستهلكين والوصول بهم إلى درجة الكفاية أو الإشباع من هذه السلع.

4. العمل على استمرارية وحدات الإنتاج الزراعية وتوسيعها.

5. تنظيم عملية الاستهلاك بما يضمن توازن مع ما هو معروض من السلع والخدمات، مما يحقق التحكم بسعر تلك وهذا ما يسمى بالانجاز الترشيدي لعلم الاقتصاد الزراعي.

هذه النقاط الخمس تعتبر هدف اقتصادي رئيسي للقطاع الزراعي التي يرغب أي مجتمع بتحقيقها لإشباع رغبات أفرادها ومما سبق يمكننا استنتاج أن علم الاقتصاد الزراعي لم يعد ذلك العلم الذي يقتصر على حساب الأرباح والخسائر في المزرعة أو المنشأة التي تتبنى العمل الزراعي لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة زراعية ما، بل اتسع مفهوم الاقتصاد الزراعي ليغطي مجمل العمليات الزراعية ذات الصلة بالإنتاج، التسويق، الاستهلاك وما يتصل ذلك من العمليات التي تخدم العملية الزراعية أيا كان نوعها، وبهذا تفرع علم الاقتصاد الزراعي إلى مجموعة من العلوم ذات الصلة والتي أهمها اقتصاديات الإنتاج الزراعي، التسويق

¹ عقال حكيم، البحث عن الامثلية لمرودية الإنتاج في القطاع الزراعي مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011/2012، ص(121،122).

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

الزراعي، الإدارة المزرعية، السياسات الزراعية، التمويل الزراعي وإدارة الموارد الزراعية وغير ذلك العلوم والتخصصات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية ومكانة الزراعة في اقتصاديات الدول النامية

سننظر في هذا الجزء إلى معرفة خصائص وأهمية الزراعة ومكانتها في اقتصاديات الدول النامية

المطلب الأول: خصائص الزراعة

تتميز الزراعة بأمور كثيرة تتفرد بها عن غيرها و أهم هذه الخصائص هي:¹

1. ثبات كمية الموارد الاقتصادية :

إن هذه الموارد تتميز بالثبات على مستوى القطاع الواحد، بحيث اكتسبت هذه الخاصية من عملية التخصص هي: النشاط الزراعي، فإذا أخذنا الأرض مثلا كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لا يمكن انتقالها من مكان إلى آخر واستغلال ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي، أما العمل الزراعي فهو مقيد ضمن الزراعة لا يستطيع العامل الزراعي تحقيقه في أي نشاط آخر غير النشاط الزراعي.

2. موسمية الإنتاج الزراعي :

إن العوامل الطبيعية تؤثر بشكل كبير على العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي، وذلك لأن هذا الأخير يعتبر عملية حيوية بحد ذاتها، حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية و هذه الكائنات تعتمد على العوامل والظروف الطبيعية في إتمام دورة حياتها خلال مدة من الزمن، وهذا الترابط بين الطبيعة الحيوانية وعملية الإنتاج الزراعي في مدة زمنية معينة يسمى بالإنتاج الزراعي (Seasonality).

3. استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج:

إن القطاع الزراعي يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تقبلا واعتمادا للأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج , ويعد وجود قطاعات زراعية متطورة في العديد من الدول دليل واضح على ذلك، وقد تطور القطاع الزراعي عبر عدة مراحل في هذه الدول بدأت بمرحلة استخدام الآلات الزراعية المتطورة وصولا إلى الانتقال من حجوم زراعية قليلة إلى ساعات و حجوم كبيرة للإنتاج، كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في زيادة التخصص و تقسيم العمل الزراعي وتحسين كفاءة العملية الإنتاجية وأسهمت كذلك في نشوء قطاعات مرتبطة بالقطاع الزراعي كالصناعات التحويلية لمنتجات القطاع الزراعي.

¹د-عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي : دار الثقافة الأردن، 2012، ص.(228-229).

4. صعوبة تحديد كميات الإنتاج في الزراعة:

من صفات الزراعة تقلب كميات الإنتاج من نسبة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر بسبب العوامل الجوية و الطبيعية، لذلك يعتبر من الصعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي للمزرعة وبالتالي المحصول السنوي للدولة كلها.

5. تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة :

تعتبر الزراعة أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الجفاف، الأنهار والبرد الشديد و الحشرات و الأوبئة و الأمراض النباتية والحيوانية، بينما نجد مثالا الصناعات يمكنها حماية نفسها من التقلبات الجوية، وهذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة و الأمراض التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية.

6. تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة :¹

تتكون الزراعة من مزارع صغيرة ومتعددة ووحدات إنتاجية صغيرة يسهل التحكم بها.

7. ضخامة نسبة رأس المال الثابت :

تتصف الزراعة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى، وقد قدر البعض قيمة الأرض و المباني وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي.

المطلب الثاني: أهمية الزراعة في اقتصاديات الدول النامية

تعتبر الزراعة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني للدول النامية رغم معانات هذا القطاع وتخلفه وعدم تطوره، والمشاكل الكبيرة التي يعاني منها النشاط الزراعي من أهمية الجليلة، في إيجاد الحلول للكثير من الصعاب المحلية و القومية والأقلية، وتتجلى أهمية الزراعة في النقاط التالية:²

1. تسعى الزراعة إلى توفير الغذاء للسكان الذين يتزايد عددهم سواء من يعمل منهم في النشاط الزراعي أو

في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى

2. توفير الزراعة مجالات العمل للعديد من الأيدي العاملة التي لا يمكن ان تستوعبها القطاعات الأخرى،

وبهذا تساهم في القضاء على البطالة بمختلف أشكالها.

¹زناقي إبراهيم، مرجع سابق، ص.(8،7).

²د-علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني: جامعة عمر المختار -البيضاء،2005، ص (15،14).

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

3. تؤدي الزراعة والاهتمام بها إلى الزيادة في أيدي عاملة الجديدة.
4. تعمل الزراعة على توفير المواد الأولية اللازمة للقطاع الصناعي والتجاري.
5. استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية يندر أنه توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الجوانب تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والأجبان، كما تقوم النباتات بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي يستهلكه الحيوانات والإنسان.
6. توفير العملة الصعبة لهذه الدول مما ينعكس ايجابيا على مستوى التنمية الاقتصادية بها.¹

المطلب الثالث: مكانة ودور الزراعة في اقتصاديات الدول النامية

يجزم البعض أن النمو الزراعي يعتمد في الأساس على التطور الصناعي، وذلك لأنهم يرون أن النمو الزراعي يعتمد على استعمال الآلات الزراعية وبعض المنتجات المصنعة من القطاع الصناعي وان كان هذا الرأي فيه بعض من الصحة إلا انه غير مقنع، وذلك لان التطور الزراعي يحدث كذلك نتيجة إدخال الأصناف الزراعية المحسنة وإدخال الطرق الحديثة في الري.

يرى اغلب الاقتصاديين أن للزراعة الدور الكبير في عملية التنمية الاقتصادية وتختلف الأدوار من دولة إلى أخرى، وبصورة عامة يمكن تحديد دور الزراعة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية بالمتغيرات التالية:²

1. توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد: فالزراعة توفر الحبوب، الخضراوات، والفاكهة والمنتجات الحيوانية من لحوم وألبان بأنواعها، وقد تستهلك مباشرة أو بعد عملية تصنيعها، وقد زاد الطلب على المواد الغذائية نتيجة للنمو السكاني خصوصا في الدول النامية، وزيادة الدخل سهل عملية اقتناء تلك المواد الغذائية إذ أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لشرائها.
2. توفير العملات الصعبة: بعض الدول النامية تعتمد على القطاع الزراعي في الحصول على عملات صعبة فمثلا تصدر مصر القطن إلى دول العالم، وتصدر البرازيل البن، وتصدر كوستاريكا الموز، وسيريلانك تصدر الشاي، وبذلك تحصل على عملات صعبة.

¹ د-خالد راغب الخطيب، مرجع سابق: ص. (12،13).

² زناقي إبراهيم: مرجع سابق، ص 11.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

ولاستقطاب عملات صعبة كثيرة، على الدول التي تعتمد على قطاعاتها الزراعية الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية حتى يتسنى لها أن تنافس السلع المثلثة لها في الأسواق الأجنبية وتصدر السلع الزراعية بصورتها المصنعة.

3. توفير العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية: إن باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة تتحول الأيدي العاملة إلى خدمة القطاعات الأخرى للاقتصاد كالقطاع الصناعي، التجاري و الخدمي.

4. التصنيع الغذائي: إن النمو في مجال الصناعات الغذائية يتوقف على النمو في المحاصيل الزراعية، فصناعة السكر تحتاج إلى مساحات كبيرة مزروعة بقصب السكر، كما تعتمد صناعة الدهون والزيوت على حجم النتائج من المحاصيل الزيتية كعباد الشمس وفول الصويا والمحاصيل الزيتية الأخرى.

5. القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية: بحيث تؤثر الزراعة بشكل غير مباشر على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى سبيل المثال النمو في القطاع الزراعي يترتب عليه استخدام تقنية حديثة مثل تقنية استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، وبذلك يتم التوسع في الصناعات السمادية وصناعة الآلات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى.

إن التقليل من مكانة الزراعة في الاقتصاد في دول العالم الثالث نتج عن اعتقادها بان الصناعة ترمز دائما للتقدم الاقتصادي، بينما الزراعة تعبر عن مظاهر التخلف والتأخر، وقد نشاهد هذا الاعتقاد في كثير من الدول المتخلفة نتيجة للعوامل السياسية، وذلك بعد أن سيطرت الدول المتقدمة على مستعمراتها وبدأت الاستفادة منها بقدر الإمكان، وتنتج ما تحتاجه من محاصيل زراعية بكميات وافرة وبأقل الإثمان، وبالتأكيد تلك النظرة تعتبر خاطئة إذ أن تطور الاقتصاد راجع بالأساس إلى تطور القطاع الزراعي بتلك البلدان.

المبحث الثالث: السياسات والإصلاحات وأسباب تدهور القطاع الزراعي في الدول النامية

سنتطرق في هذا الجزء إلى معرفة أهم السياسات الاقتصادية الزراعية وأهم الإصلاحات المتبعة وكذلك التطرق لأهم الأسباب التي أدت إلى تدهور القطاعات الزراعية في الدول النامية.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الزراعية في الدول النامية

تعتبر السياسة الزراعية من الآليات التي تتبناها أغلب الدول لتوجيه نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، فالسياسة الزراعية تؤثر في تخصيص الموارد واستخداماتها وعليه سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم واسع للسياسة الزراعية وإلى أهم السياسات الزراعية:¹

أولاً: مفهوم السياسة الزراعية :

هي احد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة إذ أنها تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تتناول الترتيب المحصولي والفرن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فتمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحقق لها مجموعة من الأهداف.

ثانياً السياسات الزراعية:

يوجد عدة أنواع من السياسات الاقتصادية والزراعية نذكر أهمها:

1. السياسة السعرية الزراعية :

للأسعار و السياسات السعرية أهمية كبيرة نظراً لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخل وتأثيرها أيضاً على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء، فالسياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج باتجاه تغييرات الأسعار.

¹ياسين مكبو، عشر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي -دراسة حالة بعض البلدان الناشئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2016/2015، ص.(20،16).

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

2. السياسات التجارية الزراعية :

تدل السياسات الزراعية بصفة عامة على جمع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود وهي عادة ضرائب على الصادرات أو على الواردات أو دعم لها أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل و الخارج ويمكن للسياسات التجارية ان تؤثر بشكل مباشر من القطاع الزراعي باستخدام أدوات عدة تتضمن التعريفات الجمركية، الإعانات، القروض والضرائب...الخ.

3. السياسات التسويقية الزراعية:¹

تشكل السياسات التسويقية جزءا من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي، فضلا عن كونها جزء من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي ويقصد بالسياسات التسويقية الزراعية مجموعة من البرامج المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية محددة تنفذ خلالها هذا البرنامج، فالتسويق له دور في تخصيص الموارد وتحديد الأسعار للسلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية. والتسويق الزراعي يتمثل في ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة من كافة أطراف العملية الزراعية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الزراعية في الدول النامية²

استجابة لأزمة الديون في الثمانينات شرعت الغالبية العظمى من البلدان النامية إلى إصلاحات اقتصادية كلية وأخرى قطاعية فعلى مستوى الاقتصاد الكلي تركز الإصلاحات على الحد من العجز المالي باتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال انسحاب الدولة من نشاط الإنتاج والتسويق والأسعار، وفتح اقتصادياتها أمام المبادلات الخارجية واعتماد سعر صرف أقل مبالغة ، وقد تمكنت السوق بعد التدابير التي رافقت تحريرها من إصلاحات ضريبية وجمركية وغير جمركية من لعب دور أكبر في تخصيص الموارد في الاقتصاد.

أما على المستوى القطاعي فقد اهتمت إصلاحات القطاع الزراعي بتحرير سوق المداخلات والمنتجات الزراعية، وإلغاء إعانات الاستهلاك والإنتاج ، وانسحاب الدولة من التسويق الزراعي وتوزيع

¹ سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر:

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلو في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة - 2016/2015، ص، 167.

² عامر منصور احمد، مرجع سابق، ص42.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

المداخلات والقروض الزراعية ، وشملت الإصلاحات القطاعية أيضا إلغاء الأسعار المضمونة للمزارعين، وخفض الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية وتحرير المبادلات الزراعية.

وقد ساعدت الإصلاحات المتكورة أعلاه على استعادة القدرة التنافسية لبعض القطاعات الزراعية وخلق الحوافز السعرية لصالح زيادة الإنتاج، ومع ذلك فإن استجابة العرض الزراعي لهذه البيئة الاقتصادية الجديدة لا تزال ضعيفة في العديد من الفروع بسبب التقلبات الكبيرة في الأسعار محليا ودوليا، وبسبب ضعف استجابة القطاع الخاص لتحرير سوق المداخلات وضعف رسملة القطاع الزراعي.

إذن لا بد من إزالة القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي من خلال سياسات الاستثمار، وآليات التحكم في تقلبات الأسعار، والحد من إعانات التصدير لدى البلدان المتقدمة، وفتح أسواقها لمنتجات الدول النامية.

ثانيا - دوافع الإصلاح الزراعي

للإصلاح الزراعي عدة دوافع اجتماعية، اقتصادية، سياسية وفنية كما يلي:¹

1. أهداف اقتصادية: يسعى الإصلاح الزراعي إلى تحويل الثروة المتمركزة في الملكية الزراعية إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، والعمل على تحسين أجور الفلاحين المنتجين ورفع قدرتهم الشرائية والعمل على تحسين طرق استغلال الأرض بتكثيف الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية والعمل على إيجاد نظم وعلاقات إنتاجية جديدة لتحقيق طموحات السكان.
2. أهداف اجتماعية: يهدف الإصلاح الزراعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأراضي والثروة الزراعية، كما يسعى إلى تقليل الفوارق الطبقيّة وتقليل الفقر في توزيع الدخل الناتجة عن سوء توزيع الملكية ومحاولة إيجاد فرص متساوية لكل المواطنين والعمل على إيجاد وسائل جديدة لتطوير المجتمع.
3. أهداف سياسية: يهدف الإصلاح الزراعي إلى تقليص وإنهاء دور الملاك الكبار للأراضي من خلال تجريده من نفوذه الذي يستخدم فيه الإمكانيات المادية المتاحة (الأرض)، والقضاء على العلاقات الاستغلالية ، وتنظيم الفلاحين على شكل جمعيات تعاونية، وتعبئة قواهم وتوجيههم إلى ما فيه خير لهم وللوطن.

¹براكتية بلقاسم ، الزراعة والتنمية في الجزائر- دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة ، ص (176-177).

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

4. أهداف فنية: إن احد الأهداف الأساسية للإصلاح الزراعي هو إدخال التقدم التكنولوجي واستعمال الطرق وأساليب استغلال الأراضي الحديثة ومحاولة استصلاح الأرض وصيانتها، واستخدام المكننة الزراعية، وإدخال الإدارة العلمية في تسيير المزرعة، وإنشاء قرى نموذجية (ريفية) يسكنها الفلاح، هذه القرى مجهزة بالخدمات العامة من طرق ومدارس ومصحات نموذجية...الخ.

المطلب الثالث: أسباب تدهور القطاعات الزراعية في الدول النامية

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى ضعف القطاعات الزراعية في الدول النامية سنتطرق لأهمها في هذا الجزء كما يلي:¹

1. السياسات الاستعمارية

أدت السياسات الاستعمارية إلى تعميق جراح القطاعات الزراعية لأغلب الدول النامية، فقد تبين أن العديد من الدول الاستعمارية اتبعت سياسات كانت تتماشى مع تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، دون مراعاة للأضرار التي يمكن أن تلحقها سياساتها باقتصاديات الدول النامية، بحيث أسهمت في انخفاض الناتج الغذائي، ومن بين السياسات التي فرضتها الدول الاستعمارية نذكر أهمها:

- فرض على العديد من المزارعين زراعة المحاصيل النقدية بدلا من المحاصيل الغذائية مثلا: أجبرت غانا على زراعة الكاكاو بدلا من الأليام (نوع من البطاطا).
- اجبر العديد من المزارعين المحليين بإنتاج محاصيل تخصص للتصدير وذلك للبحث عن الربح الخاص للدول الاستعمارية.

2. الشركات متعددة الجنسيات

دخلت العديد من الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مجال الزراعة، وقد كان دخولها للعمل في هذا المجال آثار سلبية على القطاعات الزراعية للدول النامية، خاصة زراعة الغذاء، وتكمن المشكلة هنا في استحواد هاته الشركات على المزارعين البسطاء وفي تفاقم مشكلة الفقر في هاته البلدان، وكذلك عمقت الإختلالات في الهياكل الاقتصادية لها.

3. السياسات الاقتصادية

إن السياسات الاقتصادية التي تتبعها العديد من الدول النامية كانت سببا في ضعف وتفاقم أزمة القطاع الزراعي، ومن السياسات الاقتصادية المسببة في تدهور القطاع الزراعي للدول النامية نذكر منها:

¹ -محمد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء، الأردن، ص(115،121).

• سياسات تنموية متحيزة ضد القطاع الزراعي :

كانت هذه السياسات تصب لصالح القطاع الصناعي، وذلك محاولة من هذه الدول لتقليد الدول المتطورة وفي نهاية الأمر أهملت القطاع الزراعي بها.

• سياسات سعرية زراعية:

بحيث فرضت نظم للتسعير منخفضة جدا أدت إلى هجرة المزارعين بسبب ضعف مداخيلهم إما إلى المدن أو إلى خارج البلاد.

• سياسات سعر الصرف:

إن السياسات الخاطئة التي اتبعتها العديد من الدول النامية في تحديد أسعار صرف عملاتها أدى إلى تفاقم أوضاعها الاقتصادية من ارتفاع في معدلات التضخم وارتفاع في العجز في موازنتها الحكومية، وبهذا لجأت إلى الإقراض من الخارج.

4. ضعف المستوى التقني المستخدم في الزراعة وضعف مخصصات البحث العلمي:

يعتبر المستوى التقني من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية سواء كانت زراعية، صناعية أو خدمية، وهو يلعب دور رئيسي في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته.

وكذلك يواجه النشاط البحثي في المجال الزراعي العديد من المعوقات أبرزها:

- غياب السياسات البحثية المتكاملة
- ضعف البنيان الهيكلي والتنظيم المالي والإداري و القانوني
- قلة إعداد الكوادر البحثية وضعف خبرتها الميدانية
- عدم الاستفادة من نتائج البحوث في عملية التنمية الاقتصادية

5. وجود مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة:

لا تزال توجد مساحات شاسعة صالحة للزراعة غير مستغلة، في الوقت التي تعاني معظم الدول النامية من نقص في الاحتياجات الغذائية على اختلاف الدول المتقدمة التي قامت باستغلال اغلب المساحات الصالحة للزراعة.

6. عوامل طبيعية: بحيث تؤثر العديد من العوامل الطبيعية في تحديد كمية ونوعية الإنتاج الزراعي كموقع

الحقل، المناخ، نوعية التربة وكذلك المخزون المائي المتوفر بها.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

7. ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:¹

قدرت حصة الاستثمارات في القطاع الزراعي بنسب ضئيلة، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وان اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة، إلا أن تمويل القطاع الزراعي ضل يعاني من معوقات نذكر منها:

- سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي
- عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة
- غياب خطة شاملة لسياسات الإقراض المالي

¹بن عمر لخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي للدول العربية: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص28.

الفصل الأول.....الإطار النظري للقطاع الزراعي

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما ورد في الأجزاء السابقة نستنتج أن للقطاع الزراعي الأهمية الكبيرة في تطور ورقي الدول والمجتمعات، فهو يعتبر الحجر الأساس لنمو الاقتصاد الكلي، بحيث أنه وبنجاح السياسات الزراعية الاقتصادية يتجه الاقتصاد إلى الوضع الحقيقي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولما لا زيادة في الصادرات وتنوعها . كل هذا يكون بتطبيق إصلاحات شاملة وإضافة مشاريع تخدم المصالح الاقتصادية للوطن، وبهذا تحقق الرفاهية الاقتصادية و الأهم من هذا وكله تجاوز الأزمة البترولية الخانقة و زيادة في العمالة التي تتبعها إنتاج وفير يحقق قيمة مضافة كبيرة و تصليح العجز في ميزان المدفوعات الزراعي.

الفصل الثاني:

مدخل حول تنويع وتنمية

الصادرات

تمهيد:

إن الاقتصاد معرض للكثير من الأزمات التي تعرقل عملية نموه وتطوره، وللتغلب على تلك المخاطر والأزمات على الحكومة السعي وراء تنويع اقتصادها، بحيث يعطي كل قطاع قيمة مضافة من صادراته نحو الخارج وكذا يقضي على مختلف العراقيل المحيطة به، فالدول التي تتمتع بهيكل تصديري يميل إلى التنوع للمنتجات التي تشكله هي نفسها الدول التي تستفيد من المزايا التي ترفع من تنافسية الاقتصاد في السوق العالمية

ففي هذا الفصل سنقوم بإعطاء فكرة عن التنويع الاقتصادي وكذا التركيز على نمو الصادرات وإعطاء بعض الأمثلة لدول نوعت في اقتصادها وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تكون كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: عموميات حول الصادرات
- المبحث الثالث: مشاكل ومبررات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى الظاهرة، في حين يربط الباحثين والكتاب التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي والأهداف العامة من اللجوء إلى سياسة التنويع الاقتصادي

إن سياسة التنويع في الصادرات لزيادة مصادر الدخل تقي الاقتصاد من العديد من الأزمات، بحيث تكون له عديد المصادر لتميل الخزينة وزيادة المشاريع التنموية.

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع عدة مفاهيم نذكر منها:

هو عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية واحدة أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم إستخراجية).

كما يعني التنويع بأنه عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مرحلة تالية تنويع الصادرات.¹

والتنويع هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر المالية، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات و أسواق متنوعة أو أسواق جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد.

¹بن علي عبد الرزاق، نجوى راشدي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 بعنوان: التنويع الاقتصادي: مفهوم، الأهمية، المحددات، ص 4.

وبمعنى آخر التنويع الاقتصادي يقصد به تنويع مصادر الدخل أو مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الخارجية.¹

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ويشار له بـ: "عدم وضع البيض في سلة واحدة"²

❖ والتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.³

لذلك يجب أن تشمل سياسات التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل من الصادرات الأهداف التالية:⁴

- ❖ تطوير القطاع الزراعي باعتباره واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الدخل القومي، في ضوء ما يمتلكه من إمكانيات متمثلة بالموارد الأرضية والمائية والبشرية.
- ❖ تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ تقوية قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من الموارد الأولية الخام والتي يوفرها القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى داخل البلد.

وتسعى الأهداف السابقة إلى خلق قاعدة وأساس لبناء اقتصاد متوازن ومتنوع في ظل وجود حجم كبير من الموارد الطبيعية وخلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق إيرادات الدولة.

¹ ابن حمودة محبوب، عدنان محيرق، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان: التنويع الاقتصادي : مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة الوادي، سنة 2016، ص 3.

² قصاب سعدية، صديقي مليكة، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان : الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الانفاق وحنمية التنويع الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2016 ، ص 5.

³ طير عبد الحق، عبد الصمد سعودي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان : دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001/2014)، جامعة المسيلة، سنة 2016، ص 4.

⁴ فقير سامية، عبابة علي ، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان : دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني ، جامعة بومرداس ، سنة 2016، ص 6.

ثانيا: الأهداف العامة من اللجوء إلى سياسة التنويع الاقتصادي

توجد العديد من الأهداف من اللجوء إلى سياسة التنويع الاقتصادي والتي من أهمها:¹

- ✓ التطبيق الواسع للتقنيات وانتشار المهارات التنظيمية المتطورة
- ✓ تحقيق الارتفاع في التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية ومقاومتها.
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.
- ✓ تحسين وضمان استمرارية وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد الخارجي لاستيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة و تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم في العملية الاقتصادية، وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية.
- أما بالنسبة للجزائر فتهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه، دون القطاعات الأخرى وذلك التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة في قطاع المحروقات مثل ما هو الحال للدول النفطية وتداعيات الأزمة الحالية 2015 وانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50 بالمائة، أو حتى قطاع الفلاحة الذي يعتمد على تساقط الأمطار، وتهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة هي: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية.

المطلب الثاني: أقسام التنويع الاقتصادي

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، فهي تسمح لها بالتوسع في أعمالها ومنتجاتها، فإذا كان هذا المجال الجديد التي تدخله المؤسسة مرتبط بمجالات العمال الحالية فإن هذا التنويع يطلق عليه اسم التنويع المترابط، أما إذا كان هذا المجال غير مرتبط بمجالات عمل المؤسسة الحالية فهي تتبع إستراتيجية التنويع الغير مترابط، في المقابل قد تتبنى المؤسسة الاقتصادية إستراتيجية التنويع الداخلي

¹ ديبش احمد، بو قادم مروة، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/2016، بعنوان: التنويع الاقتصادي، مؤشرات محدثاته، وعلاقته بالتنمية، جامعة البليدة، ص7.

باستخدام مواردها الداخلية، أو من خلال الاندماج مع مؤسسة أخرى، أو شراء و حيازة مؤسسة أخرى وبذلك قد انتهجت المؤسسة إستراتيجية التنويع الخارجي.

هذا ومن الممكن أن تقوم المؤسسة بالتنويع من خلال القيام بالتكامل الأفقي أو التكامل الراسي هذا الأخير قد يأخذ شكل التكامل الخلفي.

وعليه ومما تقدم يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت مجموعة رئيسية وهي:¹

1- التنويع المترابط والتنويع الغير مترابط

1-1-التنويع المترابط:

هو أن تقوم المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي، شرط أن ترتبط هذه المجالات ارتباطا استراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه المؤسسة، وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات متنوعة مثل: التكنولوجيات، التوزيع، الزبائن، العلامة، حيث هذا الارتباط يتجلى في جانب أو أكثر مثل ارتباطها بالتكنولوجيا المعتمدة أو المستهلكين المستهدفين، مما يمكن للمؤسسة من الاستفادة من عامل تعاون عناصر الإنتاج، الذي قد يؤدي إلى درجة فعالية أكبر من مجموع الفعالية الخارجية لهذه العناصر في حالة استخدام المؤسسة الاقتصادية لكل عنصر منها على حدا.

1-2- التنويع غير المترابط:

يحدث ذلك عندما تتحول المؤسسة إلى مجالات وأنشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية، فهذا النوع من التنوع يتضمن إضافة منتجات أو خطط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة، ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأية صلة، وبهذه الإستراتيجية تهتم الإدارة العليا بمقياس العائد على الاستثمار عوضا عن وجود خيط متصل يربط بين أعمال المؤسسة كلما كان العائد على الاستثمار عاليا.

إن هذا الاختيار يكون ملائما للمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في صناعة غير جذابة ولا تمتلك القدرة والمهارة على التحول بسهولة لتنويع منتجاتها، حيث يكون الخيار المتاح أمام مثل هذه المؤسسات هو التنويع في صناعة ليست لها علاقة بصناعاتها الحالية.

¹ حيمر مريم، دور إستراتيجية الإعلان و التنويع في تحقيق الميزة التنافسية- دراسة حالة مطاحن الجنوب -بسكرة-قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013ص، (37-38).

2- التنويع الداخلي والخارجي

2-1- التنويع الداخلي: يعتبر التنويع داخليا إذا قامت المؤسسة بإنتاج منتجات جديدة بالاعتماد على مواردها الداخلية، أي مواردها الخاصة، وذلك بإقامة وحدات أو خطوط إنتاج جديدة، وغالبا ما تكون هاته المنتجات مترابطة ويمكن أن تأخذ هذه الإستراتيجية بعض أو كل الأشكال التالية:

- دخول المؤسسات أسواق جديدة بنفس منتجاتها الحالية التي ترغب في الانتشار وتوسيع النطاق الجغرافي ليشمل عملاء جدد سواء في السوق المحلي أو الأسواق العالمية.
- جذب عملاء جدد للمنتجات الحالية، وذلك من خلال محاولة كسب شرائح سوقية جديدة من العملاء لم تكن تستخدم منتجات المؤسسة من قبل.
- تسويق منتجات جديدة في الأسواق العالمية وذلك للاستفادة من الجهود التسويقية الحالية للمؤسسة.
- تسويق منتجات جديدة في أسواق جديدة، ويعتبر هذا الشكل اقل استخداما من الأشكال الأخرى، نظرا لما يحيطه من مخاطر متنوعة.

2-2- التنويع الخارجي:

يأخذ ثلاث أشكال أساسية وهي:

- ❖ **الاستحواذ والامتصاص:** أي قيام المؤسسة بشراء مؤسسة أو مؤسسات أخرى عادة ما تكون اصغر أو تعاني من صعوبات، وبالتالي تكون المؤسسة قد ضمت إليها منتجا أو منتجات أخرى وأسواق أخرى.
- ❖ **الاندماج:** انضمام مؤسسة أو أكثر ومزيج أعمالها لتكزن مؤسسة واحدة، ربما باسم جديد أو باسم احدهما، وعادة ما تكون تلك المؤسسات ذات حجم كبير.
- ❖ **المؤسسات المشتركة:** في هذه الحالة ليس هناك شراء ولا اندماج، وإنما هناك مؤسسة جديدة تم إنشائها بالاشتراك ما بين مؤسستين أو أكثر، بغرض إنتاج منتج أو منتجات جديدة ولنجاح إستراتيجية التنويع الخارجي بأشكاله المختلفة، لا بد من اعتبارات يجب مراعاتها ومن أهمها ما يلي:
 - ✓ تحديد الأهداف بوضوح وتوزيعها على مختلف المراكز المسؤولة، خاصة توقعات الربحية
 - ✓ تحديد الأرباح لكل من مساهمي المؤسستين المنظمتين.
 - ✓ إشراك كبار المسؤولين في كل من المؤسستين في تحمل المسؤولية بناء على برنامج اندماج متكامل يهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة.
 - ✓ تحديد نقاط القوة والضعف، ومعايير الأداء الرئيسية لكل من المؤسستين.

3- التنويع الأفقي والعمودي

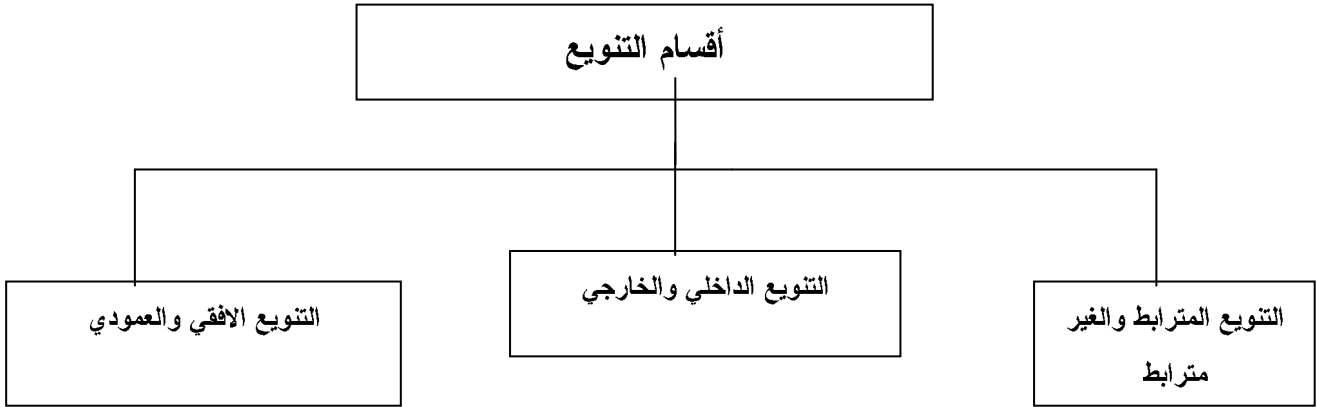
3-1- التنويع الأفقي: ويتم عندما تريد المؤسسة النمو أفقياً، أي عندما تقوم بشراء وحدة لتقوم بإنتاجية تتشابه منتجاتها مع المؤسسة ذاتها من أجل زيادة أرباحها وتغطية أسواق جديدة.

ويقصد كذلك بالتنويع الأفقي بأنه خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة و الزراعة.¹

3-2- التنويع العمودي: ويطلق عليه مصطلح التكامل، وتتراوح هذه الإستراتيجية بين السيطرة على المواد الأولية وبين تسويق المنتجات تامة الصنع، فإذا أرادت المؤسسة دخول مجالات أعمال ضرورية لتصنيع منتجاتها فستعتمد إستراتيجية التكامل العمودي نحو الخلف بهدف السيطرة على جودة المواد الأولية والاستفادة من النوعية الجيدة لمنتجاتها ذات السمعة الحسنة في السوق، أما إذا أرادت دخول مجال يتعلق بتوسيع منتجاتها فستعتمد إستراتيجية التكامل العمودي نحو الأمام إذا كانت تريد ضمان منافذ توزيع لمنتجاتها، وخلق تمييز منتجاتها عن منافسيها.²

ويعرف التنويع العمودي كذلك على أنه استخدام مخرجات نشاط - كحساس خام - لتكون مدخلان لنشاط آخر - كأسلاك كهربائية - لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية والروابط الخلفية.³

شكل رقم (2): أقسام التنويع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

¹ ديبش احمد، بوقدوم مروة، مرجع سابق، ص7.

² حيمر مريم ، مرجع سابق ص 38.

³ ديبش احمد، مرجع سابق ص7.

المطلب الثالث: مبررات، فوائد الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية
إن للتنويع الاقتصادي مبررات وفوائد عديدة من الممكن أن تعطي دفعة كبيرة للاقتصاديات ذات
الدخل الواحد، وفي هذا الجزء سنستعرض مبررات و فوائد الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي.

أولاً: مبررات الاعتماد على التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي عدة مبررات نذكر أهمها:¹

- ❖ تتميز العديد من الدول بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالباً يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل.
- ❖ يتصف النفط بأنه مورد طبيعي قابل للزوال، ومن ثم كان لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- ❖ يعد استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأسمالي بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد تدفقات دخلية متجددة.
- ❖ يؤدي عدم استقرار أسعار البترول وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام، ومن ثم مستوى الناتج الإجمالي ومعدلات نموه.
- ❖ يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم عن تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل، ومن ثم يعرقل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة.

ثانياً: فوائد التنويع الاقتصادي

تتمثل فوائد التنويع الاقتصادي في انه:²

- ❖ يتيح استقراراً اقتصادياً أكبر عندما يتم الاعتماد على نطاق واسع من الأنشطة تجعل الاقتصاد الوطني أقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال و الصدمات الناجمة عن أسباب خارجية.
- ❖ يسهم التنويع في انتقال التأثيرات الإيجابية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم الكبير.
- ❖ التطبيق الواسع للتقنيات وانتشار المهارات التنظيمية و الإدارية المتطورة.

¹عدنان محيرق، مرجع سابق، ص، 4.

²بن علي عبد الرزاق، نجوى راشدي، مرجع سابق، ص، 7.

- ❖ إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج و تقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية.
- ❖ يسهم التنويع أيضا في ارتفاع القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية و مقاومتها.

ثالثا: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية¹

يشار إلى أن موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة، وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لازمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.

وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الاقتصادي والتنمية، كما بينت دراسات اقتصادية أخرى فوائد التنويع على مستوى تخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية (Barthélemy 2005) وهكذا يعد بلد ذو اقتصاد أكثر تنوعا أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية.

وايجابيات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة ألهمت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية ، فبعد الاستقلال اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية، وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

كما أن ارتفاع العجز التجاري لعدة دول سبب استمرارا في زيادة الواردات وتزايد في عجز الميزانية العامة دفع بالحكومات منذ بداية التسعينيات إلى إعادة توجيه استراتيجيات التنمية وخصخصة النسيج الصناعي وبالتالي إلى إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الإنتاجية إلى إعادة توجيه استراتيجيات التنمية وخصخصة النسيج الصناعي وبالتالي إلى إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الإنتاجية.

¹ ديبش احمد، بوقادوم مروة، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثاني: عموميات حول الصادرات

إن زيادة الإنتاج في دولة ما يخول لها تسيير الفائض من للأسواق الخارجية، بحيث يعطي لمنتجاتها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية الجالبة للعملة الصعبة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الصادرات

لسياسة التصدير أهمية البالغة في الدول الريعية، بحيث انه جزء من استراتيجي من سياستها التنموية التي تقضي بوجود بدائل لتمويل الخزينة العمومية، سنستعرض في هذا الجزء مفهوما لإستراتيجية التصدير بالإضافة إلى أنواع الصادرات.

أولاً: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

تعرف هاته الإستراتيجية على أنها: تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.¹

ويمكن تعريف الصادرات أيضا على أنها: "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"، وتعرف كذلك على أنها: " انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية".²

ثانياً:أنواع الصادرات

تنقسم الصادرات إلى أربعة أنواع وهي:

1- الصادرات المنظورة : les exportations des biens

هي التي تظم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر ومعاينة وإحصاء السلطات الجمركية، وتنتقل من المقيمين من دولة إلى المقيمين في الخارج. كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

¹سليمان دحو، مرجع سابق، ص32.

²بلقلة إبراهيم، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- 2009/2008، ص88 .

2- الصادرات غير المنظورة: les exportation de services

تتمثل في صادرات الخدمات وتشمل:

المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، وإيرادات استثمارية، خدمات التأمين الدولي، الخدمات المصرفية العالمية وحقوق نقل الملكية الفكرية العالمية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.¹

3- الصادرات المؤقتة: les exportations temporaires

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها وتتمثل في:

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- ✓ مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهام عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاوله من الباطن.
- ✓ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4- الصادرات النهائية: les exportations finals

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.²

المطلب الثاني: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وهذا لعجز في الموارد المحلية لتمويل التنمية، يمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي:

1- توسيع القاعدة الاقتصادية: من المعروف أن ضيق السوق المحلية نظرا لضعف القدرة الشرائية لدى

أفراد المجتمع هو احد أسباب التخلف وضيق النشاط الاقتصادي ولذلك تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب وغيرها، ومن ناحية أخرى فان الأسواق العالمية تمثل مجالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي، وبالتالي تعتبر هذه الأسواق العالمية عاملا أساسيا في توسيع القاعدة الاقتصادية في المجتمع، فبالإضافة إلى جلب المزيد العملات الأجنبية

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 282.

² بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص 89.

تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة لإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي وينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة فرص العمالة.

2- توفير رؤوس الأموال: تسهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية (من آلات ومعدات...) وكذا المنتجات نصف المصنعة التي تستعمل في إقامة مشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول، والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وان الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير المتطلبات الاستهلاكية.¹

3- تحقيق اثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني: يلاحظ أن كل من الدول النامية تقوم بتصدير عدد محدود جدا من السلع التي تتركز غالبا في الخدمات والمنتجات الزراعية، وتعتمد الدول النامية اعتمادا كبيرا في صادراتها على مواد خام كالبتروول او المنتجات الزراعية، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عموما هو طلب يتميز بتقلبه مقارنة بالطلب على المنتجات الصناعية، ونتيجة لهذه العوامل فان الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والخدمات كانت ولا تزال تعاني من تقلب كبير نسبيا في حصيلتها من العملات الأجنبية مما ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي، وقد كانت تقلبات التجارة الخارجية في مجال الخامات والمنتجات الزراعية مسار اهتمام ودراسة الاقتصاديين والدول المنتجة والهيئات.

4- تدعيم قوة مساومة الدول في المجال الدولي: بدراسة شروط التجارة وتطويرها بالنسبة للدول المصدرة لخامات والمنتجات الزراعية على مدى العقود الماضية يتبين بوضوح أن هذه الشروط تتجه تدريجيا بحيث أصبحت ضد الدول النامية وفي صالح الدول المتقدمة التي تصدر المنتوجات المصنوعة أساسا ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة أهمها:

- زيادة الطلب على المنتجات المصنعة بمعدل اكبر من زيادته على المنتجات الخام والزراعية.
- ضعف مرونة العرض من المنتجات الخام بالمقارنة بعرض المنتجات الصناعية.
- التطور التكنولوجي الذي تمكنت بفضله الدول المتقدمة من أن تنتج محليا سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية و المنتجات الطبيعية.

¹ سليمان دحو ، مرجع سابق ، ص 27.

- وقد بدأت الدول النامية في اتخاذ العديد من الإجراءات لمعالجة هذا الموقف منها لمحاولة تنظيم العروض من السلع الزراعية و المواد الخام.¹

المطلب الثالث: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين

للصادرات مكانة هامة عند اغلب المفكرين الاقتصاديين، من الفكر التجاري حتى الفكر الحديث، بحيث أجريت العديد من الأبحاث التي صبت إلى أن التصدير يجب أن يحض بأهمية بالغة عند المؤسسات والدول التي وجب عليها تسيير الفائض من إنتاجها وتوسيع نشاطها التجاري.

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الغالية) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وان تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادى بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وأبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية، ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيكيون أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءة النسبية لا يتعارض أبدا على التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وتناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة

¹ اسامة صادق شنب، التسويق الدولي، جامعة حلوان، 2007، ص 14.

وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية.¹

ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم القوة المحركة للنمو.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

عندما جاء "كينز" برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "ميردال" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلفها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة في المقام الأول التي تتمتع أصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول النامية التي غالباً ما تكون مواد أولية أو مواد خام.²

¹ احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001، ص360.

² وصاب سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1/2002، ص6.

المبحث الثالث: مشاكل ومبررات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

تصادف العملية التصديرية العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف توسيع النشاط، وعدم اعتماد الدول على مصدر دخل واحد، وفي هذا الجزء سنستعرض مشاكل ومبررات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: المشاكل التي تعوق الصادرات خارج المحروقات

يعد نشاط التصدير من أهم الأنشطة التي تنتهجها الدول النفطية- ومن بينها الجزائر- للتخفيف من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى تطوير وتنمية القطاعات غير النفطية (الصناعة، الصيد البحري، الخدمات، والأهم الزراعة)، ومع تزايد حدة المنافسة أصبح نشاط التصدير يواجه بعض التحديات والمشاكل أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات جعلتها في صورة غير متكافئة مع مثيلاتها في الأسواق الخارجية، ويمكن تقسيمها إلى مشكلات رسمية ومشكلات تعوق المصدرين داخل الدولة المصدرة وخارج الدولة المصدرة، وذلك كما يلي:¹

1-مشكلات رسمية: وتتمثل في:

- قصور المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على مشاكل التصدير.
- ضعف الحواجز الضريبية في دعم الشركات المصدرة للمنتجات.
- ارتفاع أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في أسواق التصدير.
- عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير.
- غياب مؤسسات تمويل الصادرات.
- عدم اكتمال مواصفات موحدة للبضائع المصدرة.
- قصور في عدد الشركات المحلية لترقية الصادرات.

¹قاسمي لخصر، اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تنمية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخصر، باتنة، 2013/2014، ص 89.

2-المشكلات الداخلية:

وهي المشكلات التي تعوق العملية التصديرية في الدول المصدرة ومن ثم تؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه هذه المشكلات من ارتفاع في تكلفة الصادرات أو تقليل جودة المنتجات المصدرة، ومن بينها ما يلي:

- الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية، وتعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك.
- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد الوسيطة.
- ارتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، وكذا ارتفاع تكاليف التأمينات الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم اعتماد هذه الدول في المنافسة في الأسواق الخارجية على الجودة وليس السعر.
- التأخير في رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة.
- عدم توافر المواد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى أحجام بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين وما قد يترتب على ذلك من التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات.
- المغالاة في تحديد سعر الصرف مما قد يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر صرف ثابت.
- انخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية، وعدم التزام المنتجين بالواصفات المحددة للجودة.
- نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، بما يؤدي إلى التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

• 3- المشكلات الخارجية:¹

- يواجه المصدرين مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتتبع من عوامل خارجية، وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات اخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول، ومن بين هذه المشكلات ما يلي:
- معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبارات معينة على السلع لا تطلب من المنتجين المحليين
- الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، إضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة.
- الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجاتها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية وتنوع الصادرات خارج المحروقات

هناك العديد من مبررات اللجوء إلى تنمية وتنوع الصادرات خارج المحروقات ونذكر أهمها:²

1- النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للزامات المالية التي سادت في عقد الثمانيات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينيات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الدينامكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى، قد تكون اقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها و تصديرها للخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة

¹مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، -دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي بگرداية ، 2011/2010، ص (14،75).

²وصاف سعیدی، مرجع سابق، ص7.

منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق الدولية صاحبة الاختراع المر الذي يحدد بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

2- معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمية التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3- الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز حساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل، هذا العجز و تحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتالي تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب أعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية إلى زيادة العجز في الحساب الجاري وهذا يزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما اثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين المدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير و استراتيجيات التسويق الدولي له، ولاشك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضيف المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير و مفاهيم و أساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنويع الصادرات

كما هو الحال مع الدول العربية، سياسة التنويع الاقتصادي من أكثر السياسات التي عمدت دول العالم الثالث إلى تحقيقها، حيث عمدت حكومات هذه الدول إلى وضع استراتيجيات وسياسات وهيكل اقتصادية جديدة تسمح لاقتصادياتها بالتخلص من التبعية للمورد الواحد والخروج من أحادية الاقتصاد نحو الاقتصاد

المتنوع، وقد حققت هذه الدول نجاحات باهرة على غرار ماليزيا، كوريا الجنوبية، الهند، البرازيل، تايوان، بوتسوانا... الخ وفي ما يلي ملخص لبعض هذه التجارب.

أولاً: التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي¹

تحصلت ماليزيا على استقلالها عام 1958، وتتوفر على موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة على غرار المطاط والمنتجات الغابوية كالخشب العالي الجودة وكذا كميات معتبرة من النفط وتعتبر هذه المنتجات السلع الريادية في صادرات البلد، وكما أي دولة مستقلة حديثاً عمدت إلى بناء اقتصادها الذي يضمن لمواطنيها العيش الحسن، فاعتمدت إستراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت بيد الشركات الأجنبية قبيل الاستقلال، لكن ما يعاب على هذه الإستراتيجية هو ضيق السوق الوطني وضعف الطلب المحلي، وبالتالي فلم يكن لها اثر على طلب العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية، ولغرض التصحيح قامت الحكومة الماليزية باعتماد خطط تنموية جديدة بداية من سنة 1970 بالاعتماد على بعض الصناعات من طرف القطاع العام كصناعة المكونات الالكترونية، لكن هذه الاستراتيجيات لم تكن ذات نفع محسوس وظل الاقتصاد الماليزي مهزوزاً ومرتكزاً على الصناعة البترولية، مع الكساد العالمي سنة 1986 جراء انخفاض أسعار النفط العالمية عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضاً حاداً في الاستثمارات وارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، فلم للدولة خيار غير الاقتراض الخارجي الذي يبلغ سنة 1986 حوالي 22مليار دولار بمعدل 84% من الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي أحد أهم وأكبر التجارب بين دول العالم النامية حيث تمكنت في خلال 3 عقود من التحول من بلد قائم على التصدير المواد الأولية الطبيعية البسيطة إلى أكبر مصدري السلع و التقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا، وأهم ما قامت به ماليزيا في السبعينات هو عملية تقليد تجارب اقتصاديات النمرور الآسيوية، وذلك للانتقال من اقتصاد قائم على الزراعة والتعدين إلى التصنيع الموجه للتصدير، وقاد هذه القفزة الهائلة رئيس الوزراء محمد مهاتير (1981-2003) مستفيداً من التجارب الاقتصادية العالمية خاصة التجربة اليابانية، و قد ساعدها في ذلك العديد من الخصائص والسياسات، على سبيل المثال عدم تخصيص عائدات لغرض التسليح حيث أن ماليزيا دولة صديقة لكل دول العالم الجوار ودول العالم بصفة عامة، مما يسمح لها تخصيص عائداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على مشاريع البنى التحتية التي اعتبرتها الحكومة السبيل الأهم لضمان النمو المستقر مستقبلاً، وكذا الاهتمام الكبير

¹ من مداخلة عياد هشام، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص5.

برأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية، التعليمية والصحية لتتسبب يد عاملة محلية ذات كفاءة عالية يعتمد عليها في الإنتاج بدل الاستعانة بالكفاءات الخارجية، هذه النقطة تم اعتبارها (اعتماد على الذات و الداخل) من أهم النقاط التي تضمن نمو الاقتصادي والازدهار للدولة، هذا ما ساعد على ارتفاع الدخل المحلي الإجمالي بين سنتي 1970 و 1993 بـ 40% وارتفاع الاستثمار بـ 50% خلال نفس الفترة، كما وعدت الحكومة إلى تنويع نشاطها الصناعي من صناعات استهلاكية إلى رأسمالية إلى صناعات وسيطة حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم الأسباب للتنويع الاقتصادي وفي نفس الوقت من اكبر النتائج للتنويع.

وتعتبر الخطة المقدمة من طرف رئيس الوزراء محمد مهاتير وفريقه تحت مسمى رؤيا 2020 التي عمد من خلالها إلى وضع رؤيا و صورة وطنية للنمو بغية الوصول إليه سنة 2020 من أكثر الخطط العالمية إلهاما و نجاحا، و هذه الخطة ذات أبعاد متعددة بشرية، اجتماعية، اقتصادية و أخلاقية هذه الأخيرة أخذت قسطا كبيرا في الخطة التنموية كالا اعتماد على النفس، البساطة وعدم التبذير، احترام الكبير وتقديره، الأسرة المستقرة، التسامح والوئام العرقي... الخ، حيث كلما قويت النزعة الأخلاقية في المجتمع تعززت قدرة الاقتصاد على الازدهار والتقدم، ومن أهم النقاط في المخطط هو تفعيل دور الجهاز المصرفي والمالي وتفعيل القطاع الخاص من خلال تحويل الكثير من المشاريع إلى الأفراد و المؤسسات الخاصة التي أنتجت قطاعات تسويقية جديدة مكنت من توسيع جد هام للسوق المحلية بفعل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد اهتم محمد مهاتير من خلال خطته إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير البيئة الملائمة والإغراءات حيث قام قيود الملكية وتخفيض إلى حد كبير العبء الضريبي بإلغاء سبيل المثال ضريبة الأرباح كليا وخفض الضرائب والرسوم على الواردات وحقق الاستثمار الأجنبي نموا بـ 79% بين سنتي 1986 و 1990 وأصبح حوالي 59% من إجمالي الاستثمارات، ومع ضرورة تنويع الصادرات و تشجيعها حتى أصبحت ماليزيا في المرتبة السابعة عالميا في تصدير التقنيات العالمية سنة 2001، والجدول الموالي يمثل مؤشرات تنويع الاقتصاد الماليزي:

جدول رقم(1): مؤشرات تنويع الاقتصاد الماليزي

2014	2010	2007	
11307	9069	5564	نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار)
10.61	10.88	3.92	تدفق الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)
/	0.469	3.78	مؤشر التنوع للصادرات
/	0.165	/	مؤشر التركيز للصادرات

المصدر: من مداخلة عياد هشام، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص9.

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية في الرفع من تنافسيته، وكذلك ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي بدرجة كبيرة من 5564 دولار سنة 2007 إلى 11307 دولار سنة 2014، وهذا راجع لتضاعف الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على الاقتصاد الماليزي.

ثانيا: تجربة دولة قطر في التنويع الاقتصادي¹

يعتبر اقتصاد دولة قطر اقتصادا ريعيا كباقي دول العالم العربي، يعتمد أساسا على النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم يقدر 872 ترليون قدم مكعب، أو ما يعادل 188 مليار برميل من النفط المعدل، كما يقدر إنتاجها من النفط بمليون برميل يوميا، وقد عرفت قطر طفرة في هذا المجال منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز الطبيعي في منطقة الشمال الساحلية، فبدأت بالاستثمار على نطاق واسع في صناعة الغاز الطبيعي المسال منذ 1990، وصارت منذ 2006 أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، كما اتجهت لتطوير موارد الغاز الطبيعي.

¹بن نور ساسي واخرون، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان سبل الاستفادة من التجربة القطرية لتنمية الاقتصاد الوطني، جامعة فرحات عباس 1، ص (7،9).

فبالرغم من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والازمة التي أصابت اغلب الدول النفطية، لم تتأثر قطر بذلك حيث واصل اقتصادها نموه وتقدمه على المستوى العربي والعالمي، فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني عالميا من بين أكثر الاقتصاديات نموا في العالم لسنة 2015 بمعدل نمو بلغ 7.1% حسب تصنيف لشبة CNN الأمريكية وتقرير صندوق النقد الدولي لشهر ابريل 2015، ذلك أن دولة قطر يغلب عليها تصدير الغاز الطبيعي على النفط.

كما تعتبر دولة قطر من بين اكبر اقتصاديات الدول تنافسية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عشر عالميا والثانية عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير " الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بسويسرا، والذي ضم 61 دولة في العالم معظمها من الدول المتقدمة.

وبعد نجاح إستراتيجية دولة قطر في تطوير موارد الغاز الطبيعي، توجهت إلى تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي تتضمن برامج واسعة النطاق في الاستثمارات العامة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لكاس العالم لكرة القدم سنة 2022، ويشتمل هذا البرنامج على استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، والصناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية والحكومية كالنقل والسياحة، وذلك لمساهمة القطاعات الغير نفطية في النمو الاقتصادي لدولة قطر، فقد عرفت هذه الأخيرة زيادة كبيرة في معدلات نموها في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02): نسب نمو القطاعات القطرية خارج المحروقات لسنة 2013

النسب	القطاعات
18.5%	قطاع الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية
14.3%	الخدمات المالية والعقارية
13.6%	البناء
12.8%	التجارة والفندقة

المصدر: <http://www.mec.gov.qa/ar/qatar> تم الاطلاع عليه في 2017/03/27

نلاحظ من خلال الجدول(2) تطور نسب النمو في عديد القطاعات خارج المحروقات، وهو ما يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي من 43.2% سنة 2012 إلى 45.6% "، خلال سنة 2013 فيما تقدر نسبة

النمو في قطاع المحروقات لنفس الفترة بـ 0.1% فقط، وهو ما يفسره انخفاض حصة المحروقات في الناتج المحلي من 56% سنة 2012 إلى 54.4% سنة 2013، وهو ما يعكس اهتمام الحكومة القطرية بالاستثمار خارج قطاع المحروقات وبالتالي تطوير الاقتصاد القطري وبمعدلات جد إيجابية وهذا بدون الاعتماد على مورد واحد، كما انعكس نمو الاقتصاد القطري خارج قطاع المحروقات إيجابيا على كل من الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، وقد قدر الفائض في الميزانية العامة في سنة 2014 بنحو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ الفائض في الميزان التجاري لدولة قطر لنفس السنة بحوالي 52.1%، وبلغ معدل الادخار بنحو 58.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذا المعدل هو الأكبر في العالم.

وقد حققت دولة قطر عدة تطورات إيجابية كنتيجة لسياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة القطرية وظهرت في كل المجالات وخاصة في الجانب الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ومن أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:

- النمو السريع للاقتصاد القطري نتيجة تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة.
- اتجاه الجولة إلى الاعتماد على الخبرات العالمية و تطوير الكفاءات حسب ما تتضمنه رؤية قطر 2030.
- تصنيف دولة قطر من بين أكثر الدول ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، حيث وصل في سنة 2013 إلى أكثر من 369.000 ريال قطري أي ما يعادل 102 ألف دولار.
- تحسن مستوى المعيشة من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر.

ومازالت دولة تواصل سياستها في تنويع والتخلي تدريجيا على الاعتماد على قطاع المحروقات، هو ما يبرر وضع الحكومة القطرية لخطى طويلة الأمد للاقتصاد تمتد إلى غاية 2030 والمسماة برؤية قطر 2030 تهدف من خلالها إلى جعل دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة، وضمان العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما ورد في الأجزاء السابقة نستنتج أن الاقتصاد ينمو ويتطور وفق إستراتيجية تبنى على تنويع الاقتصاد، وكذلك تنمية الصادرات وتنويعها وفق المعايير العالمية، مع مراعاة جملة من السياسات التي تعمل على القضاء على مختلف العراقيل التي تكون حائلا وراء عملية النمو والتطور بالاقتصاد والخروج به من أزمة الاعتماد على مورد محدود والمتمثل في المحروقات.

ولذلك يجب العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية الجالبة للثروة والتي يبرز أهمها قطاع الزراعة، والعمل على إنتاج كميات تحقق الاكتفاء الذاتي للبلاد وبعدها تصريف الفائض وفق إستراتيجية تصدير من أجل الحصول على عملات صعبة.

الفصل الثالث:

دور القطاع الزراعي في تنويع

وتنمية الصادرات خارج قطاع

المحروقات خلال

الفترة (2005-2015)

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الربعية التي تعتمد على مصدر دخل واحد متمثل في المحروقات، بالرغم من وجود قطاعات تساهم في الهيكل الاقتصاد الكلي، لكن مساهمتها ضئيلة نوعا ما، والدليل حجم صادراتها الذي لا يفوق مستويات متدنية جدا، لكن الحكومة الجزائرية أصدرت عدة برامج تنموية لتخفيف الضغط على قطاع المحروقات وتحسين مساهمة القطاعات الأخرى والتي على رأسها القطاع الزراعي الذي يعد أهم قطاع جالب للثروة، لكن هذه البرامج لم تعطي ثمارها بعد وهذا راجع إلى عدة أسباب أخلت بالمنظومة التمويلية للقطاع، وكذلك تعرضه للكثير من المشاكل والعراقيل التي حالت دون تحقيقه لأهدافه المتمثلة في تنويع الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا الفصل سنتناول:

- **المبحث الأول:** هيكل الاقتصاد الجزائري
- **المبحث الثاني:** واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
- **المبحث الثالث:** مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات خارج المحروقات
- **المبحث الرابع:** نموذج كل من دولة البرازيل وولاية الوادي في تنمية وتنويع الصادرات الزراعية

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، بحيث تغطي المحروقات على أكثر من 95 % من الناتج الوطني الخام وفيما يلي سنستعرض أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي، وأهم الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي:

يتكون الاقتصاد الجزائري من مجموعة قطاعات تتفاوت مساهمة كل قطاع عن الآخر وهي كالاتي:¹

1. قطاع المحروقات : وصلت أسعار البترول إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 و عاود ارتفاعه من 2009 إلى 2014 ليسجل 112 دولار، أما من الناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نפט يوميا، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط، و كانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي 45.3% سنة 2008 قبل الأزمة المالية العالمية.

و بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحدها السوق الدولية، حيث تلتزم الجزائر حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبة.

2. قطاع الزراعة: هذا القطاع لا يمثل سوى 9% من الناتج المحلي و هو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

ويعرف قطاع الزراعة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع، كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الزراعي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاعات الزراعية للدول المتطورة.

¹ عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، مرجع سابق ص4.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

- ✓ تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- ✓ تضاعفت قدرات زراعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001-2006)، وذلك ضمن إستراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزراعة الأشجار المثمرة.
- ✓ على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ... الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

3. قطاع الصناعة¹: تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييرية بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية، والتي أنشئت خلال سنة 2003، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة الصناعي لكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

وبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، إن قطاع الصناعة يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنو يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي أو ما يعرف بقانون (51% + 49%)، من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة.

¹ عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، مرجع سابق ص6.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

4.الأشغال العمومية: حقق هذا القطاع في سنة 2009 نموا قياسيا، بلغ 11%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قطاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية 2008، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23% ، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات.

وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7%، تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ 11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة.

الجدول رقم (3) تطور نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2006)

2014	2012	2010	2008	2006	القطاعات
27.1	38.3	33.5	47.9	48.4	المحروقات
10.6	9.0	9.0	7.0	8.0	الزراعة
5	4.6	5.5	5.0	5.6	الصناعة
10.0	9.3	11	9.2	8.4	اشغال العمومية
25.2	20.1	23.3	20.6	21.2	الخدمات السوقية
16.3	16.9	14.1	10.3	8.4	الخدمات غير سوقية

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، 2014

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2006) هي (المحروقات، الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، والخدمات)، بحيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد فقط على المحروقات في العمليات التمويلية للخرينة، إلا أن هذا القطاع يفقد مكانته مع مرور الوقت وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المطلب الثاني: القطاع التصديري في الجزائر

يتمثل في صنفين مهمين في هيكل صادرات الكلية الأول هو صادرات المتمثلة في المحروقات ومشتقاتها والثاني في الصادرات خارج قطاع المحروقات:¹

أولاً- مساهمة المحروقات في الصادرات الإجمالية : يمثل الجدول التالي قيمة الصادرات من المحروقات بالمقارنة مع قيمة الصادرات الكلية :

جدول رقم (4): الصادرات من المحروقات بالمقارنة مع القيمة الكلية للصادرات الجزائرية للفترة

(2015-2005)

الوحدة (مليون دولار)

إجمالي الصادرات		الصادرات المحروقات		البيان السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	46002	98.02	45094	2005
100	54.613	97.88	53456	2006
100	60163	97.78	58831	2007
100	79298	97.59	77391	2008
100	45194	97.64	44128	2009
100	57053	97.35	55527	2010
100	73489	97.19	74127	2011
100	71866	97.14	69804	2012
100	64974	98.12	63752	2013
100	62956	95.53	60146	2014
100	37787	94.54	35724	2015

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

¹ علي فلاق ، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/2016، بعنوان البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، ص 4.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

نلاحظ من الجدول رقم(4) أن الصادرات النفطية كانت في تصاعد من الفترة 2005 إلى غاية 2008، وفي سنة 2009 تراجعت بنسبة كبيرة من 79298 مليون دولار إلى 45194 مليون دولار، هذا التراجع الكبير سببه انخفاض أسعار البترول، وبعد تلك الفترة ارتفعت قيمة صادرات المحروقات لتصل إلى 62956 مليون دولار في سنة 2014، ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات في تمويل خزينته، وأن هذا القطاع هو المساهم الرئيسي في النمو.

ثانيا: الصادرات خارج قطاع المحروقات:

الجدول التالي يمثل قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقارنة مع الصادرات الكلية:

جدول رقم (5): الصادرات من المحروقات بالمقارنة مع القيمة الكلية للصادرات الجزائرية للفترة (2015-2005)

الوحدة (مليون دولار)

إجمالي الصادرات		الصادرات خارج المحروقات		البيان
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	السنوات
100	46002	1.98	907	2005
100	54.613	2.12	1158	2006
100	60163	2.22	1332	2007
100	79298	2.41	1937	2008
100	45194	2.36	1066	2009
100	57053	2.65	1526	2010
100	73489	2.81	2062	2011
100	71866	2.86	2062	2012
100	64974	3.32	2165	2013
100	62956	4.45	2810	2014
100	37787	5.46	2063	2015

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تمثل أكثر 5% في أحسن الحالات، أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فهي في ارتفاع بسيط جدا، وبهذا فان حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري أصبحت أولوية كبرى للحكومة الجزائري.

ثالثا: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2014/2005¹

ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة دول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر المؤشر عادة على وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات، وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (6): التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2014-2005)

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	نصف مصنعة	مواد تجهيز زراعية	مواد تجهيز صناعية	السلع الاستهلاكية غير غذائية
2005	67.37	42.7	133.66	14.73	655.68	72.29
2006	73.34	6.33	194.99	16.83	801.34	69.20
2007	88.47	6.64	169.52	12.72	992.58	74.51
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.3	71.46
2009	113	10.60	170	15.94	692	94.91
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26
2011	355	17.21	161	7.80	14.96	72.55
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05
2013	402	18.65	109	5.03	1458	67.34
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ في الجدول رقم (6) أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية غير النفطية تمثل نسب ضئيلة جدا مقارنة بالمحروقات ، بالإضافة إلى المنتجات نصف المصنعة التي هي أساسا منتجات مشتقة من البترول

¹قرود علي، كيجل عبد الباقي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016،الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2015/1990)، جامعة اكلية محند اولحاج، البويرة، ص3.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

وهي التي أخذت النصيب الأكبر من نسبة الصادرات خارج المحروقات، وهذا يبين الفشل الكبير للحكومة الجزائرية لاحتواء أزمة انهيار أسعار البترول .

رابعاً: أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات¹

بالرغم من استحواد قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية إلا أن قطاع الصادرات خارج المحروقات لها مكانة لا بأس بها في الهيكل الاقتصادي، بحيث تستطيع الحكومة تميمتها للقضاء على التبعية الاقتصادية للمحروقات، والجدولين التاليين يسلطان الضوء على أهم المنتجات خارج المحروقات في الفترة 2014/2010:

جدول رقم (7): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة (2012-2010)

2012		2011		2010		المنتجات السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
41.57	909.17	40.54	836.01	36.60	558.44	الزيوت والمواد المشابهة
22	481.21	18.03	371.73	12.84	195.95	الامونياك
9.51	207.97	12.86	265.32	15.16	231.35	السكر
6.99	152.88	6.22	128.34	2.88	43.96	الفوسفات
2.24	49.03	2.02	44.75	1.81	27.62	الميثانول
1.65	36.04	1.90	39.14	2.84	43.93	الهيدروجين
1.42	31.13	1.25	25.72	1.75	26.75	المياه المعدنية الغازية
1.13	24.71	1.13	23.37	1.49	22.67	التمور
0.68	14.85	1.25	25.72	4.02	61.42	الزنك

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

¹قرود علي، كيجل عبد الباقي، مرجع سابق، ص5.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

جدول رقم (8): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة(2014-2013)

2014		2013		المنتجات السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
39.33	1105.2	48	966.62	الزيوت والمواد المشابهة
21.72	610.3	14.06	283.17	الامونياك
11.13	312.3	1.40	28.07	اسمدة
8.12	228.14	13.51	272.16	السكر
1.90	53.4	1.56	31.42	الهليوم
0.55	15.43	1.68	33.83	المياه المعدنية الغازية
1.36	38.35	1.48	29.85	التمور
1.97	55.4	1.71	30.35	الميثانول
3.41	96	4.79	96.57	فوسفاط

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدولين (7)(8) يمكن التأكيد بأن المنتجات غير النفطية الجزائرية تتشكل أساسا من مشتقات البترول بدرجة أولى، ومع التدقيق في تركيبة الصادرات لسنة 2010 نلاحظ تصدير كبير للزيوت النافطا، وهي زيوت ناتجة عن تقطير زفت الفحم، حيث صدرت الجزائر ما قيمته 558.44 مليون دولار أمريكي، لتنتقل هذه القيمة إلى 1105.2 مليون دولار سنة 2014، وأحتل الأمونياك المرتبة الثانية في قيمة الصادرات بقيمة 195.95 مليون دولار أمريكي.

أما المنتج الغير طاغوي المتمثل في السكر فهو الأكثر تصديرا من المنتجات الأخرى بقيمة 228.14 مليون دولار أمريكي، وتأتي التمور بقيمة 38.35 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات دعم تشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف، ولم تتطرق بالشكل المخطط لها ، ويمكن ذكر الإختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري الغير نفطي إلى الأسواق الدولية.

أولاً: المشاكل التي تواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر

من أهم المشاكل التي تواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر نذكر أهمها:¹

1/المشاكل على المستوى الجزئي:

تتمثل المشاكل على المستوى الجزئي في:

- ❖ غياب التناغم والتنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALEX ، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.
- ❖ يعزز المختصون ضعف صادرات الجزائر إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء أن منتجات كالصناعات الغذائية لاسيما التمور (المرتبة 2عالميا من حيث الإنتاج) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حالياً.
- ❖ عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير والمواصفات الدولية خاصة من حيث الجودة والتنوع وقيود البيئة.
- ❖ غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية.
- ❖ ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، ويرجع ارتفاع الأسعار للمنتجات الجزائرية المصدرة إلى نتيجة الضعف في التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية، وفي هذا السياق فان دخول اتفاق

¹وصاف سعيدي، مرجع سابق ، ص، 13.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسات الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمواد أساسية في الصناعات الوطنية.

- ❖ غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الأفراد والمصالح.
- ❖ تطبيق عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- ❖ غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلائم مع متطلبات الوقت الحالي.
- ❖ عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية وكذلك ضعف الهياكل التي تتولى عملية التصدير عبر بعض المؤسسات.
- ❖ انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة التي تركز على جانب التصدير والأمر سيان بالنسبة للخدمات ما بعد البيع، فهي تعرف الغياب في العديد من صفقات التصدير على الرغم من أنها تسهم بشكل كبير من الرفع من تنافسية المنتجات في السوق العالمي.

2/المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- ❖ غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض انه جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي اعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ❖ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة الاستيراد بسببي ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ❖ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية.
- ❖ سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو التعليق، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

- ❖ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منظم من جهة أخرى .

3/المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

يتميز المحيط المؤسسي والتشريعي للصادرات غير النفطية بالخصائص التالية:

- ❖ التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيم الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

- ❖ التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.
- ❖ غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- ❖ سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- ❖ ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتكوين نشاطات التصدير.
- ❖ عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة .
- ❖ وأخيرا صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع وتنويع الصادرات إضافة إلى عوامل أو وسائل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.

ثانيا: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

إن سياسة التنويع في مصادر الدخل من الصادرات أصبح ضرورة ملحة للاقتصاد الوطني، لأنها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والتوظيف الجيد لموارد النفط في الإنفاق على تنمية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة ، وتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات، وتحديث القوانين والتشريعات الأزرمة

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

لذلك يجب أن تشمل سياسات التنويع لمصادر الدخل القومي الأهداف التالية:¹

- ✓ تطوير القطاع الزراعي باعتباره واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الدخل القومي، وفي ضوء ما يمتلكه من إمكانيات تتمثل في الموارد الأرضية والمائية والبشرية.
- ✓ تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية الخام التي يوفرها القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى داخل البلاد
- ✓ تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فتسعى الأهداف السابقة إلى خلق قاعدة وأساس لبناء اقتصاد متوازن ومتنوع في ظل وجود حجم كبير من الموارد الطبيعية وخلق اقتصاد يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق إيرادات للدولة.

ومما لا يختلف فيه اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ذو طابع ريعي يعاني من إختلالات هيكلية، يهيمن عليه قطاع المحروقات في إيراداته وتجارته مع العالم الخارجي بنسبة تصل إلى 98% من إجمالي الصادرات، بحيث أنه تأثر بتهايوي أسعار البترول بدءا بسنة 2014، فأصبح من الضروري القيام بإصلاحات هيكلية للقيام بتنويع منتجاته، التي من شأنها تنويع مصادر دخله.²

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

للقطاع الزراعي مكانه هامة في الاقتصاد الوطني وهذا لمساهمة في العملية الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية وفيما يلي سنستعرض مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني³

من المعروف وعلى نطاق واسع أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي والذي يفترض أن يلعب دورا رئيسيا في اقتصاديات الدول النامية.

فالأمة التي تهتم بقطاعها الزراعي هي من أهم الأمم الجديرة بالاحترام، لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وبالتالي فهي تضمن العيش الكريم لشعبها وهذا من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، لهذا فالتنمية الزراعية تحظى باهتمام بالغ

¹ فقير سامية، مرجع سابق، ص (5٠4).

² شريف قصبية، علي بوعبد الله، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 بعنوان: التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 13.

³ فقير سامية، مرجع سابق ، ص (7٠6)

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

من طرف الدول، فأصبح القطاع الزراعي من أهم الميادين التي توفر مناصب عمل كثيرة خاصة وانه يحتاج إلى يد عاملة كثيفة، كما أن القطاع الزراعي أصبح مصدر دخل لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع. هذا إلى جانب مساهمته في توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، وإضافة إلى ذلك مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج، والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية، دون أن ننسى عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى بتنمية الاقتصاد الوطني.

أما في الجزائر فيحتل القطاع الزراعي مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فان القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ في الجدول أسفله أن القطاع الزراعي عرف تطورا لا بأس به خلال الفترة المدروسة 2014/2005، حيث انتقل من 580.5 مليار دج إلى 1771.5 مليار دج، بالرغم من أن نسب المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي كانت متذبذبة ولا تعبر عن الزيادة خلال نفس الفترة، وهذا راجع إلى كون زيادة الناتج المحلي كانت اكبر من زيادة الناتج الزراعي بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال فترة 2008/2005 حيث عرف ارتفاع كبير وصل إلى 140 دولار للبرميل، كما أن نمو القطاع الزراعي في فترة المخطط الوطني للتنمية (2008/2000)، ساهم في نمو الناتج الزراعي بنسبة 98.26%.

والجدول التالي يمثل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2014/2005):

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

جدول رقم(9): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2005-2014) (مليار دج)

السنوات	الزراعة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الزراعة في ن م إ (%)
2005	581.6	7562	7.7
2006	641.3	8514.8	7.5
2007	708.1	9366.6	7.6
2008	727.4	11077.1	6.6
2009	931.3	9968	9.3
2010	1015.3	11991.6	9.0
2011	1183.2	14526.2	8.1
2012	1421.7	16208.7	9.0
2013	1640	16643.8	9.9
2014	1771.5	17205.1	10.6

المصدر: نشرة إحصائية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-Alegria> تم الاطلاع عليها يوم 2017/2/21

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي ضعيفة نسبيا مقارنة مع قطاع المحروقات، فهي لا تتجاوز 11% في أحسن الظروف وهذا راجع إلى ضعف تسويق المنتجات الزراعية في السوق العالمية على الرغم من الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع. أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فهي تتراوح 7.7% و 10.3% خلال الفترة 2014/2005، وهي نسب ضعيفة رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مع الإمكانيات المادية والبشرية التي يتوفر عليها، والدعم الذي وفر له قبل سنة 2005 إلى غاية الآن من خلال الدعم المالي والمادي.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائري

يعتبر القطاع الزراعي احد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، وذلك نظرا لما يتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عسبا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن أهمها:¹

1. الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثل في،

✓ الأراضي الزراعية: وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر 16.5% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب: 2.381.741 كلم مربع، بذلك تمكنا من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.

✓ الموارد المائية: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمال والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب: 20 مليار متر مكعب، 13 مليار متر مكعب منها من الموارد المائية السطحية في الشمال، و7 مليار متر مكعب الباقية تمثل موارد مائية جوفية وتغطي (منها 2 مليار متر مكعب بالشمال و5 مليار متر مكعب بالجنوب)

والجدول التالي يمثل تطور إجمالي المساحات المسقية الصالحة للزراعة خلال الفترة 2014-2005:

جدول رقم (10): تطور إجمالي المساحات المسقية الصالحة للزراعة خلال الفترة (2014-2005)

السنة	2005	2009	2011	2014
المساحة المسقية (الهكتار)	200000	219000	228700	270000
عدد المحيطات	17	24	28	36

المصدر: احمد تي زبيدة، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/2016 بعنوان: المياه الافتراضية : إمكانية لتحسين الإنتاج للقطاع الزراعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، ص

7

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ وجود مخزون مائي كبير يحضاه به القطاع الزراعي من خلال عدد المحيطات البالغ عددها 36 محيط مائي في سنة 2014، بحيث أن الجزائر تتوفر على عوامل طبيعية متمثلة في المخزون المائي قادرة بان تتجاوز الأزمة المتمثلة في الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

¹ احمد فايد، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/2016 بعنوان: أهمية الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر، دراسة تحليلية لتجربة ولاية الوادي، جامعة ابن خلدون - تيارت-ص3.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

✓ الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري لان معظم العمليات الزراعية ما تزال تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر.

✓ الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي احد أهم مصادر الإنتاج الزراعي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتوفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

المطلب الثالث: أهم السياسات والمخططات التنموية للقطاع الزراعي في الفترة (2014-2005)

في هذه الفترة أصدرت الحكومة برنامجين تكميليين لمخططات التنمية التي من أهدافها الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومحاولة تنويع الاقتصاد بالاعتماد على القطاع الزراعي وكما كالتالي:¹

أولا: المخططات التنموية للاقتصاد الوطني في الفترة (2014-2005)

في هذه الفترة أصدرت الحكومة برنامجين تمويليين لدعم النمو الاقتصادي، وذلك محاولة منها لرفع الضغط عن قطاع المحروقات في تمويل الخزينة العمومية

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005) المخطط الخماسي الأول:

يعتبر هذا البرنامج امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2000)، مقدار الغلاف المالي المخصص له هو 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصيين احدهما بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج والآخر بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج ، ويعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقه في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، وقد سطر هذا البرنامج أهداف واضحة وهي:

¹ احمد رجم خميستي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/2016 بعنوان: القطاع الزراعي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول، جامعة مساعدية محمد الشريف، ص (11،13).

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تخطيطه خلال الفترة السابقة(2000-2004) مع استدامتها عند هذه الحدود.
- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها، والمتضررة منها بآفة الإرهاب.

ويركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي: قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان و الظروف المعيشية، ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب300مليار دج في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الزراعية وإنشاء مستثمرات جديدة والتشجيع على الإنتاج في مشاريع جوارية التصحر وتطويرها وكذلك حماية الأحواض المائية وتوسيع التراث الغابي، وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

2- البرنامج الخماسي(2010-2014):

غلافه المالي يقدر ب 21214مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج باقي من البرنامج السابق، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى ويتعلق الأمر أولاً برفع نسبة النمو في القطاع الزراعي إلى 8 في المائة سنوياً، بشكل مستقر ومستمر، والهدف الثاني برفع الحصة الصناعية من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنوياً، ويتعلق الهدف الأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى اقل بكثير من 10 في المائة خلال السنوات الخمسة المقبلة، يتبين أن نصيب الزراعة من الغلاف المالي المخصص يقدر بـ 1000 مليار دج بنسبة 4.71 في المائة، و هي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـ 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي و الأغلفة المالية المرصودة للزراعة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية و الذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71 في المائة، على حساب القطاعات الخلاقة للثورة كالزراعة، الصناعة والسياحة، و يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الريفي الذي أكدته رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014، ويرمي هذا الدعم إلى ما يلي:

- ✓ الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمة كالقمح و الشعير و البقول و الحليب لفائدة المنتجين، وهي منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري و يضعف الأمن الغذائي للبلاد.
- ✓ تمويل جملة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعلانات مالية تتراوح بين 20% و 30% يهدف اقتناء البذور والأسمدة و كذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية و تجهيزات لجمع المنتج و تحويله.

ثانيا: حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات الكلية¹

للقطاع الزراعي نصيب ضعيف نسبيا من الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يمثل مكانة لزراعة من المخططات التنموية للفترة (2014/2005):

جدول رقم(11):حصة الزراعة من المخططات التنموية للفترة (2014-2005)

مخطط دعم النمو (2014-2010)	مخطط دعم النمو (2009-2005)	
21214	4202.7	إجمالي الاستثمارات
1000	300	الزراعة
4.71	7.14	النسبة المئوية%

المصدر: عماري زهير، الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية يومي 24/23 نوفمبر 2014، بعنوان: القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخل؟، جامعة سطيف، ص6.

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بحيث بلغت قيمة الاستثمارات في الفترة (2010/2005) حوالي 300 مليار دج فقط بنسبة 7.14%، في حين وصلت القيمة في الفترة (2014/2010) إلى 1000 مليار دج بنسبة 4.71% فقط، وهذا ناجم عن ضعف السياسات التي تعمل على نمو القطاع الزراعي.

¹ عماري زهير، الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية يومي 24/23 نوفمبر 2014، بعنوان: القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخل؟، جامعة سطيف، ص6.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يساهم القطاع الزراعي بصفة كبيرة في التنمية الاقتصادية، بحيث أن صادراته كثيرة ومتنوعة ، لكن قيمتها ضئيلة مقارنة بالمحروقات بالجزائر، وفيما يلي سنوضح مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات وتنويعها.

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي في الجزائر¹

لقد عرف الإنتاج الزراعي تطورا ملحوظا حيث تشير الإحصائيات نمو متزايد نسبيا في الإنتاج الوطني خاصة خلال الفترة 2011/2009، والجدول التالي رقم (12) يوضح التطور الحاصل في بعض الفروع التي تضم كل من الحبوب ، الحليب ، البطاطس ، الحمضيات، التمور، في الفترة 2011-2009:

جدول رقم (12):تطور الإنتاج الزراعي للفترة(2011-2009)

الوحدة مليون قنطار

السنوات	2011	2010	2009	الفروع
	29.7	42.5	61.2	الحبوب
	17	38.6	26.8	البطاطس
	5.8	11.1	8.44	الحمضيات
	4.72	7.24	6.01	التمور
	2.5	6.1	4.75	الزيتون

المصدر:خامد مصطفى ، واقع الصادرات غير النفطية وسبل معالجتها دراسة حالة المنتجات الزراعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ص 107.

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن القطاع الزراعي يحوي على العديد من المنتجات الاستهلاكية، وبالتالي فإذا كان التركيز على إنتاج هاته المنتجات بكميات اكبر سيصبح لنا قطاع زراعي يصدر منتجات متنوعة لها أهمية كبيرة في الأسواق العالمية.

¹خامد مصطفى، واقع الصادرات غير النفطية وسبل معالجتها دراسة حالة المنتجات الزراعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016/2015، ص 107.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في تنمية وتنويع الصادرات

للقطاع الزراعي مساهمة جد متواضعة في الاقتصاد الوطني، إذ لا بد من وضع سياسات جديدة لمحاولة رفع من نسبة وحجم مساهمته في العملية الاقتصادية من زيادة في المداخيل وتنويع في الصادرات للتغلب على الأزمة النفطية وكانت المساهمة كالتالي:¹

أولاً-المساهمة في الميزان التجاري الزراعي

الجدول التالي يمثل تطور الميزان التجاري الزراعي للفترة (2010-2013)

جدول رقم (13): تطور الميزان التجاري الزراعي للفترة (2010-2013)

الوحدة: مليون دولار

2013	2010	
124.5	352.6	الصادرات الزراعية
10789.3	6222.8	الواردات الزراعية
(10664.7)	(5870.1)	الرصيد

المصدر: عماري زهير القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014، ص4.

نلاحظ من النتائج في الجدول رقم (13) وجود عجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2013/2010، مع العلم أن معدل تغطية التجارة الخارجية للقطاع الزراعي هي 3%، هذا ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف وبالتالي يهدد الأمن الغذائي

ثانياً-المساهمة في القيمة المضافة: للقطاع الزراعي مساهمة ضعيفة في القيمة المضافة مقارنة بقطاع المحروقات والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة للفترة 2014/2006

جدول رقم (14): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الفترة (2013-2006)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساهمة	8	8	70.06	10.1	9	8.7	9.5	10.6

المصدر: المركز الوطني للتخطيط والإحصاء www.ons.dz

¹بن رجم محمد خميستي، مرجع سابق ص.(15،18)

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن للقطاع الزراعي مساهمة متواضعة و متباينة في القيمة المضافة في الفترة من 2006 إلى غاية 2013، إلا أنها قادرة على الزيادة والوصول إلى فعالية أكبر في العقود القادمة، وهذا لا يكون إلا بوجود خطط تنموية إستراتيجية جد فعالة وكذلك ضخ استثمارات جديدة ، تعمل على الزيادة في إنتاجية المحاصيل الزراعية وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي ، ووجود فائض يخول للقطاع الزراعي المساهمة الكبيرة في زيادة القيمة المضافة

ثالثا-المساهمة في النمو الاقتصادي:

الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي:

جدول رقم (15): نسبة تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للفترة (2010-2013)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة القطاع الزراعي	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر: عماري زهير القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014،ص3

من خلال الجدول رقم (15) يتضح جليا أن مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في تزايد في الفترة من 2010 إلى 2013 وهذا راجع إلى سياسة التجديد الريفي و هاته النسب قابلة للزيادة.

رابعا-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (16): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام للفترة(2010-2013)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة	9.75	9.74	10.56	11.58

المصدر: عماري زهير، القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014،ص22.

تشير نتائج الجدول رقم (16) إلى أن وزن الزراعة في النشاطات المنتجة تمثل نحو 11.58 %، أي أنها تحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات و الخدمات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبالغ ثابتة رغم

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهذا ما يعني تراجع مكانة القطاع الزراعي على حساب القطاعات الأخرى.

خامسا-المساهمة في الاكتفاء الذاتي:

للقطاع الزراعي مساهمة متواضعة في الاكتفاء الذاتي خاصة السلع الأساسية والجدول التالي يوضح تطور نسب أهم المنتجات الغذائية للفترة (2012/2011)

جدول رقم (17): تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة (2012-2011)

السنة	2011	2012
الحبوب	32	39.3
القمح	33.5	40.4
الذرة	0	0.1
البقوليات	27.7	29
الزيوت	13.3	8.4

المصدر: عماري زهير، القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014،ص5

تعد جميع المواد الواردة في الجدول رقم (17) موادا أساسية، الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة، وما نلاحظه هو انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للبقوليات الجافة والزيوت والشحوم في الفترة 2012/2011، وكذلك الارتفاع الطفيف في الحبوب والقمح ما يطرح تساؤلات كثيرة في ظل الدعم الموجه لهاته المادة الحيوية.

سادسا-المساهمة في العمالة:

الجدول التالي يوضح تطور نسب مساهمة العمالة في القطاع الزراعي في الجزائر للفترة(2014/2010):¹

¹ عماري زهير القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014،ص6.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

جدول رقم (18): تطور نسب مساهمة العمالة في القطاع الزراعي للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المساهمة في العمالة	11.7	10.8	9	10.6	9.5

المصدر: عماري، زهير القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة دكتوراه، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014، ص6

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (18) تراجع لنسبة العمالة خلال الفترة (2010/2014)، وهذا راجع إلى أن قوى العمل اتجهت إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في المداخل وكذلك عدم توفر المزارعين على إمكانات مادية أرغمتهم على الهجرة إلى المدينة ، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة في الجزائر وهذا غير مرغوب فيه باعتباره قطاع غير منتج للثروة.

المطلب الثاني: معوقات القطاع الزراعي وآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي

إن للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي آثار متوقعة على القطاع الزراعي الجزائري، لأن هذا الأخير يمر بعراقيل حالت دون تحقيقه لمتطلبات السوق الداخلية. أولاً: معوقات القطاع الزراعي في الجزائر¹

بالرغم من المخططات التنموية للقطاع الزراعي، التي مرت بالجزائر، إلا أن هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تحد من نمو هذا القطاع، وتطويره وانخفاض مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل هذه المعوقات:

• مشكل الأرض الزراعية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية، وتفتت الملكيات والحيازات، بالإضافة إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض و الموارد المائية، هذه العوامل تجعل الأرض غير اقتصادية ، بحيث تقتصر على نمط قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي.

- مشكلة الزيادة السكانية في مقابل ندرة الموارد الأرضية الزراعية.
- التخلف التكنولوجي في استخدام البذور المحسنة، الأسمدة والإرشاد.

¹ فقير سامية، مرجع سابق، ص 8 .

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، مبيدات... الخ)
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة المستثمرين الخواص.
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حس ثان التخطيط في الجزائر يكون في المدى المتوسط والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية).
- ضعف البنى التحتية لوسائل التخزين والتصنيع الزراعي، والنقل.
- معوقات أمنية : وما أسفرت عنه العشرية السوداء التي لا تزال مخلفاتها حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الزراعي.
- هذا فضلا عن مشاكل ملوحة التربة والتصحر ومشاكل الملكية، وهذا لا يساعد على استخدام المكننة الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاجية الزراعية .
- وان معالجة هذه التحديات وغيرها تمكن من زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، حيث تتمكن الزراعة في المساهمة الفعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير عمالة ومواد أولية، وكذلك إمكانية تحقيق صادرات زراعية وتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في رفع عجلة النمو الاقتصادي.

ثانيا: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي

سيخلف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو-جزائرية آثارا إيجابية على قطاعها الزراعي، بحيث سيتأثر بالتكنولوجيا المتطورة وتفتح أسواق جديدة وتزداد ميزة تنافسية منتجاته في العالم

1- آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

- يمكن رصد أهم الآثار لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي كما يلي:¹
- الاتفاقيات الجديدة للتجارة العالمية تفتح فرصا وأفاق جديدة للوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، فتستطيع الجزائر تصدير منتجاتها الزراعية كالخضراوات والحوامض والكروم، وقد يكون ذلك ممكنا على المدى المتوسط أو الطويل تبعا لسرعة إعادة هيكلة القطاع الزراعي وزيادة قدرته على المنافسة.
 - قد يشكل الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة، الناجم عن رفع الدعم عن الصادرات الزراعية، حافزا مهما لتحسين الإنتاج في القطاع الزراعي، من خلال نقل الارتفاع في

¹برهان نور الدين، اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009/2008، ص، 164.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

الأسعار إلى المزارعين المحليين، وبذلك تحفيزهم لتوجيه موارد الاستثمار وإتباع الطرق الحديثة لتنويع وزيادة الإنتاج واكتساب القدرة على المنافسة، وبالتالي إعطاء دفعة قوية تقود القطاع الزراعي إلى خطوات واضحة في التقدم.

- بإمكان الجزائر الاستفادة من فترة السماح التي نص عليها اتفاق الزراعة للبلدان النامية والمقررة بعشر سنوات، والمتمثلة في عدم سريان تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية بمختلف صيغته كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات وتعويض الخسائر للمزارعين المتضررين من الكوارث، وهذا بهدف تشجيع التنمية الزراعية والريفية.
- من المتوقع أن يتأثر القطاع الزراعي إيجاباً، جراء تطبيق اتفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد يؤدي هذا إلى حث المزارعين على استخدام مكننة متطورة ترفع من جودة وحجم الإنتاج.

2- آثار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الزراعي الجزائري

يرى الخبراء والباحثون بان تسرع الجزائر في إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتتجلى آثار إمضاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية كما يلي:¹

- تمكن الصادرات الزراعية من الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بفضل الامتيازات التي يمنحها اتفاق الشراكة للمنتجات الزراعية الجزائرية.
- الارتباط بأحد أكبر القوى الاقتصادية في العالم، والذي يستحوذ على نسبة هائلة من التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.
- الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستشارية الأوروبية المقدمة لتطوير القطاع الزراعي الجزائري، وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين وسكان المناطق الريفية.
- تحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات الزراعية.
- إعطاء المنتجات الزراعية ميزة تنافسية داخل السوق الأوروبية مقارنة بمنتجات مقارنة بالدول التي لم تبرم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- استفادة المستهلك الجزائري من المنتجات الزراعية الأوروبية وما تتميز به من جودة، نوعية، وأسعار منخفضة.

¹زناقي إبراهيم، مرجع سابق، ص 108.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

- الاستفادة من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى مراكز البحث الزراعية ومخابر مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب المنتجات الزراعية.
- الشراكة تعمل على إقامة مجال لتبادل الخبرات، وهو ما يمكن المزارعين الجزائريين من الاحتكاك بالمزارعين الأوروبيين، والاستفادة من تجاربهم الناجحة في الميدان الزراعي.

المبحث الرابع: نموذج كل من دولة البرازيل وولاية الوادي في تنمية وتنوع الصادرات الزراعية

تعد تجربة البرازيل من أهم تجارب الرائدة التي عملت على تنمية القطاع الزراعي، بحيث زادت صادراتها منه وارتقت إلى الريادة العالمية، وكان أيضا لتجربة ولاية الوادي والمعروفة بالتكثيف المحصولي اثر كبير في زيادة إنتاج القطاع الزراعي.

المطلب الأول: نموذج البرازيل في تنمية وتنوع صادرات القطاع الزراعي

تعتبر البرازيل من اللاعبين الأساسيين للمنتجات الزراعية، حيث بلغت في عام 2011 صادراتها الزراعية 86 مليار دولار، وهي ثالث قوة زراعية في العالم بعد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعلها تدفع إلى المزيد من تحرير المبادلات التجارية الدولية لاسيما الزراعية منها، فنجد أن العلاقة وثيقة بين السياسات الزراعية للبرازيل واستراتيجياتها التجارية الخارجية بهدف زيادة تعزيز الحضور البرازيلي في الأسواق الدولية .

أولا: السياسات الزراعية التي قامت بها البرازيل للنهوض بالقطاع الزراعي¹

وضعت الحكومة البرازيلية مجموعة من السياسات الزراعية في أواخر السبعينات والتي كانت من أهم تلك السياسات إدارة الأراضي الزراعية، تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين و استصلاح الأراضي الأمازون.

1. إدارة الأراضي الزراعية:

في هذا الجانب يوجد عدة ملاك يشرفون على أراضيهم، حيث يوجد حوالي 300 الف من كبار المزارعين، إضافة إلى 200 الف من ملاك الحيازات الصغيرة ذات المداخل الكبيرة في المحاصيل الزراعية، كذلك توجد حوالي 800 الف شركة صغيرة، بالإضافة إلى وجود 302 مليون فلاح من الفقراء

¹ياسين مكبو، مرجع سابق ، ص.(126/117).

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

ذوي الدخل المتوسط 150 أورو و 200 أورو، بما في ذلك 2 مليون فقير جدا في التعامل مع البرنامج الوطني الاجتماعي الرائد من الرئيس لولا " la bolsa famlia .

2. تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين

فخلال سبعينات القرن الماضي وجزء من الثمانينات، كان حصول المزارعين على التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة مدعومة هو أهم أدوات الدعم المحلي، وبحلول منتصف الثمانينات تضائل الاهتمام بالائتمان وأصبح الجانب الأكبر من الدعم المحلي عن طريق آليات دعم الأسعار وكانت الحكومة البرازيلية تعمل على بناء مخزونات من عدد من المنتجات الزراعية.

وقد أظهرت التحليلات التي أجريت على هذه السياسات أن تأثيرها كان ضئيلا على الكفاءة وأنها ساعدت على زيادة أسعار الأراضي وزيادة تركيز الملكيات الزراعية وزيادة في توزيع الدخل، وقد تخلت الحكومة البرازيلية عن بعض هذه السياسات خلال التسعينيات نظرا للصعوبات المالية التي عرفها القطاع العام.

3. استصلاح الأراضي الأمازون

من خلال زيادة المساحات الزراعية على شكل مزارع حديثة متخصصة في المحاصيل الزراعية.

ثانيا: تطور الإنتاج الزراعي في البرازيل

البرازيل تعد من أفضل 20 اقتصاد في العالم تعتمد بشكل أساسي على الزراعة والصناعة، فالبرازيل عملاق زراعي تتميز بضخامة وتنوع إنتاجه فهو يحتل المرتبة الأولى في إنتاج البن، الذرة والكاكاو والجدول التالي يوضح تطور إنتاج أهم المحاصيل الزراعية في البرازيل:

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

جدول رقم (19): أهم المحاصيل الزراعية في البرازيل في الفترة(2000-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصويا	32821	51182	52465	57857	59833	57345	68756	74815
الذرة	32321	35113	42662	52112	58933	50746	55395	55660
قصب السكر	326121	422957	477411	549707	645300	672157	717462	734006
البقوليات	3056	3022	3458	3169	3461	3487	3159	3435
الأرز	11135	11135	13193	11527	11061	12061	11236	13477
البن	3807	3807	2140	2573	2249	2440	2906	2700
القمح	1726	4659	2485	4114	6027	5056	6171	5690

المصدر: ياسين مكبو: تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي -دراسة حالة بعض البلدان الناشئة:،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،قسم العلوم التجارية،تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة محمد خيضر- بسكرة-،2015/2016،ص.ص.20،16،

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن القطاع الزراعي البرازيلي له الصدارة العالمية في بعض المحاصيل الزراعية على غرار البن الحمضيات والكاكاو، فنلاحظ تطور إنتاج المحاصيل الأخرى كالقمح الذي كان الإنتاج في سنة 2000 يقدر ب 1726 ألف طن تضاعف بحوالي خمس مرات لتصل إلى 5690 ألف طن في سنة 2011، وظل منتج قصب السكر الذي تضاعف قيمة الإنتاج فيه من 326121 في سنة 2000 إلى حوالي 734006 مليون دولار سنة 2011، كل هذا بفضل السياسات الناجحة للحكومة البرازيلية في دعم المنتجين واستصلاح أراضي الأمازون وإدارتها بشكل صحيح.

ونستنتج مما سبق أن على الجزائر اتخاذ سياسات مشابهة للحكومة البرازيلية من خلال دعم الفلاحين، وتحسين إدارة الأراضي الزراعية والسعي لاستصلاح الأراضي البور التي تتوفر عليها الجزائر، خاصة وأنها تستحوذ على أراضي شاسعة جد خصبة تمكنها من المرور بسفينة النمو الاقتصادي إلى الأمان، بحيث يزداد الإنتاج بكميات تحقق الاكتفاء الذاتي منها وتصدير الباقي لجلب العملة الأجنبية، وكذلك تعمل على القضاء على البطالة وتحسين معيشة الأفراد.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

المطلب الثاني: نموذج ولاية الوادي في التنمية الزراعية المستدامة¹

شهدت الزراعة بولاية الوادي توسعا في المساحات المزروعة وتكثيفا معتبرا لبعض المحاصيل، جعل من هذه الولاية تحتل الريادة على المستوى الوطني في إنتاج عدة محاصيل نباتية كالبطاطا والتمور والتبغ والبقول السوداني، إضافة إلى مستقبل واعد في إنتاج الزيتون والحبوب، كل هذا جاء بفضل سياسة التكثيف للمحصول الزراعي التي لها عوائد اقتصادية وتنموية للمزارعين والمنطقة وحتى للاقتصاد الوطني، فضلا عن محافظتها على البيئة والموارد الطبيعية وعلى رأسها المياه الجوفية، التي تعتبر هي العامل الفعال في نجاح ظاهرة التكثيف المحصولي لولاية الوادي.

إن مقومات نجاح ظاهرة التكثيف في المحاصيل الزراعية في ولاية الوادي كانت عبر إستراتيجية بنيت حول بعض المقومات التي تمتلكها المنطقة وسنستعرض أهم المقومات التي ساعدت على نجاح التكثيف المحصولي لولاية وادي سوف.

1-توسع الأراضي الزراعية بولاية الوادي

تمتد ولاية الوادي على مساحة قدرها 4458680 هكتار، وتقدر المساحة الزراعية الإجمالية 1519869 هكتار، منها 1444181 هكتار مراعي والباقي والمقدر ب: 147688 هكتار ما بين أراضي مستغلة زراعيًا وأخرى غير منتجة والجدول التالي يوضح الأراضي المستعملة في الزراعة بولاية الوادي:

جدول رقم (20): تطور مساحة الأراضي المستعملة في الزراعة في الوادي للفترة (2014/2005)

الوحدة: هكتار

الموسم	الأراضي المستعملة في الزراعة
2005	52911
2010	62720
2014	80000

المصدر: إحصائيات من مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي لسنة 2015.

ويتضح من الجدول رقم (20) تطور مساحة الأراضي المستعملة في الزراعة بشكل كبير، وهذا ما يعكس الطفرة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي على رأسها البطاطا، التمر، البقول السوداني والتبغ.

¹ لطفي المخزومي، عبد القادر خليل، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 بعنوان: التكثيف المحصولي بمنطقة وادي سوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة، جامعة الوادي، 2016، ص 13.

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

2- العمالة الزراعية بالوادي¹

سمح تنامي الأنشطة الفلاحية بالولاية إلى توفير أزيد من 117 ألف منصب شغل وهو ما يمثل 45% من اليد العاملة الزراعية إجمالاً، حيث أنقذت زراعة البطاطا آلاف الشباب من البطالة ففي خلال سنوات قليلة تمكنوا من قهر جبال الكثبان الرملية وتحويلها إلى حقول للبطاطا وتبوؤوا بها الريادة على المستوى الوطني، فكان تقدير المختصين بان قيمتها ب15 مليار دينار في كل موسم، والذي بفضلته نشطت سوق العمل إلى درجة اختفاء ظاهرة البطالة تماماً بالولاية التي صارت تستورد أيدي عاملة من ولايات أخرى.

3- الإنتاج النباتي في ولاية الوادي

أ. البطاطا: شهدت زراعة البطاطا توسعا ملحوظا في المساحة المزروعة، حيث حققت خلال الموسم الزراعي 2013 إنتاجا يفوق 1.725.000 قنطار من البطاطا بالولاية على مساحة مزروعة وصلت إلى أكثر من 35000 هكتار، لتحتل الريادة عبر كامل التراب الوطني في إنتاج هذا المحصول، بحيث أصبح إنتاج الولاية يعرض في الأسواق الوطنية والدولية بعد أن كانت من المحاصيل المعاشية فقط.

ب. التمور: تشكل محاصيل التمور إحدى المميزات الزراعية التي تشتهر بها الولاية تقليدياً، حيث عرفت هذه الزراعة في السنوات الأخيرة توسعا واضحا بفضل برامج الدعم المختلفة المقدمة لها والتي سخرتها الدولة لتطوير هذه الزراعة، حيث تزخر الوادي على واحات نخيل تتمركز بصفة خاصة بمنطقة وادي ريغ والتي يصل عددها إلى 3.7 مليون نخلة مثمرة بإنتاج يقدر ب 2.3 مليون قنطار من مختلف أنواع التمور سنويا منها 1.5 مليون قنطار من صنف دقلة نور.

ت. المحاصيل الصناعية: تتميز الولاية بإنتاج محصولين صناعيين وهما التبغ والفول السوداني، حيث خصص المزارعون المختصون في إنتاج التبغ بالولاية أكثر من 1400 هكتار خلال موسم 2014 ليعطي إنتاجا يفوق 33 ألف قنطار، وكذل الفول السوداني والمعروف بالكاوكاو هو الآخر يعطي نتائج جيدة بولاية الوادي، حيث قدر الإنتاج موسم 2014 ب14250 قنطار وهو ما يمثل بأكثر من 20% من الإنتاج الوطني.

نستنتج من تجربة ولاية الوادي أنه على الحكومة الجزائرية أن تقوم بتعميم تجربة الولاية على العديد من الولايات التي لها مناخ مشابه، بحيث يخفف العبء على الولاية من ناحية الإنتاج ويزيد من توسع القطاع الزراعي للوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، ويزداد الطموح بعد ذلك للوصول إلى الأسواق الأجنبية لجلب العملة الصعبة وذلك بتنويع المنتجات الزراعية لتكون ذات جودة وبكميات أكبر، بهذا يصبح لها قطاع زراعي قوي يقلل من الاعتماد على المحروقات في تمويل الخزينة العمومية للبلاد.

¹ احمد قايد، نور الدين عمارة، مرجع سابق، ص 10.

المطلب الثالث: متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي الجزائري

لقد قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات وإصلاحات بالنهوض بقطاع الزراعة لما له دور في التنمية الاقتصادية وفي جلب العملة الصعبة وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن واجهتها عدة معوقات و صعوبات و من اجل تخطي هذه الصعوبات و النهوض بها القطاع و جب ما يلي:¹

1. تنظيم السوق الزراعية:

يعد تنظيم السوق ضرورة ملحة من اجل تحقيق التنمية الزراعية و النهوض بقطاع الزراعة، وحتى يحل مشكل الغذاء يجب أن يكون هناك تنظيم لعملية تسويق المنتج الزراعي بالموازاة مع تشجيع الإنتاج فزيادة الإنتاج بدون سياسة تسويقية متوازنة ودراسة صحيحة تجعل من هذه العملية غير مجدية بل وذات اثر سلبي، فسوء توزيع المنتج يجعل من الأسعار متفرقة في مختلف أنحاء القطر الواحد وأسعارها متذبذبة مما يحدث صدمات سعرية وحالات متفرقة من الركود و النشاط ، هذه الهزات تجعل مداخل الفلاحين غير مستقرة تحبط عزيمتهم على العمل في القطاع والاستثمار فيه.

وبصفة عامة فان الجهاز التسويقي من الممكن أن يساعد أو يعيق خطة التنمية وذلك لأنه خلاف فترات التنمية تحدث التغيرات التالية:

- بزيادة النمو الحضري والصناعي تزداد المنتجات الفلاحية الموجهة للسوق
- بزيادة الدخل يزداد الطلب على أنواع معينة من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات والألبان.
- بزيادة منتجات أكثر من الحصة المطلوبة في السوق يجعل أسعارها اقل من تكلفة إنتاجها وبالتالي الابتعاد عن إنتاجها وفقدانها في السوق مستقبلا.

- سوء تسيير العملية التسويقية وتوزيع وتسويق المنتج ينجم عنه المضاربة بالمنتجات وبالتالي زيادة تكلفته

2. التوسع في زراعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية:

إن الاهتمام بالزراعات النباتية والحيوانية عالية الجودة والإنتاجية أمر في غاية الأهمية لزيادة الدخل منها، خصوصا وان الجزائر تحوز على عديد المنتجات ذات المزايا النسبية كالثمور وزيت الزيتون والحمضيات والكروم إضافة إلى اللحوم الحمراء عالية الجودة، وبالتالي على صيانة هذه الشعب وتكوين مشاتل ومزارع لتطوير منتجها وتوسيعه على المستوى الوطني لبلوغ قيمة إنتاجية تمكن من التصدير وجلب العملة الأجنبية.

¹ ناصر حميدانو وآخرون، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016، بعنوان : القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر، ص(3-9).

الفصل الثالث : دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2005)

3. الاهتمام بزراعة القمح في المناطق الصحراوية:

والتي أثبتت نجاحا وارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة ، وكون هذه المناطق تسقى بالمياه الجوفية فان منتوجها سيكون مستقرا نسبيا مقارنة بالمناطق المطرية التي تعاني تذبذبا في التساقط والجفاف أحيانا مما تساهم في تحقيق الاستقرار في الإنتاج والأمن الغذائي

4. دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع:

يعد الاستثمار في القطاع الزراعي ضئيل جدا مقارنة مع ما يوجد في القطاع الصناعي أو الخدمي وبالتالي على الدولة أن تولي اهتماما بالغا بهذا الأخير وذلك بخلق إطار تنظيمي ومناخ محفز ومشجع على الاستثمار من خلال ما يلي:

- دعم الطاقة للمشاريع القائمة في المناطق المروية عن طريق الرش والآبار الارتوازية
- تقديم دعم في هياكل الاستثمار والوسائل المادية وذلك بتوجيه مشاريع الصناديق والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقضاء على البطالة.
- تنشيط التوجيه والإرشاد على مستوى المديرية والغرف الفلاحية والقيام بدورات وجولات نحو المستثمرات للوقوف على الإنجاز في الميدان وتقديم النصح والتوجيه بدل الاكتفاء بالإعلام السمعي البصري والمنشورات.
- إقامة معاهد للأبحاث العلمية: وذلك من أجل تحسين البذور والنوعية والسلالات الحيوانية ودراسة المزروعات التي تتلاءم مع كل مناخ، وإيجاد أصناف جديدة يمكن زراعتها والاستفادة منها.
- تفعيل وإرساء الصناعات الغذائية:¹ التي تحقق تكاملا مع القطاع الزراعي، إذ يعد هذا الأخير أساسيا في القيام بالصناعات الغذائية، وهي أهم القطاعات التي يعول عليها لتصريف الفوائض وتحويلها للاستهلاك خارج موسم الجني.

¹بن تقات عبد الحق،مجلة الباحث، العدد 09، بعنوان: دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي- مع الإشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، جامعة ورقلة ، ص 192.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال ما ورد في الأجزاء السابقة نستنتج أن القطاع الزراعي الجزائري يواجه العديد من العقبات والمشاكل التي تقف بينه وبين تحقيقه أهدافه ، بحيث نجد مساهمته ضئيلة في كل المجالات وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على المنظومة التصديرية الكلية ، ونجد صادرات القطاع الزراعي تواجه عقبات كثيرة للخروج إلى الأسواق العالمية على رأسها التسويق الدولي للمنتوج الزراعي، وضعف في التكنولوجيا لهذا القطاع آخر في نموه بحيث أصبح لا يلبي الطلب الداخلي للمواد الاستهلاكية بل وزاد الاستيراد بأرقام مخيفة، خاصة بعد رفع الدعم من الحكومة الجزائرية على المواد الاستهلاكية.

ونجد الحل لازمة 2015 والمتمثلة في تدني أسعار البترول هو العمل على تنمية القطاع الزراعي من خلال وضع استراتيجيات تنموية شاملة، وإقامة برنامج رقابي على المؤسسات التمويلية للقطاع الزراعي، وهذا سيعطي دفعة جديدة لتحريك عجلة النمو للقطاعات الأخرى.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، نظرا لأهميته ومساهمته النسبية في التنمية الاقتصادية، لذا أولت السلطات الجزائرية عناية كبيرة به، خاصة بعد الأزمة الخانقة في سنة 2015 والمتمثلة في الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وقامت بالعديد من الإصلاحات منذ الاستقلال من اجل النهوض بهذا القطاع، إلا انه بقي يعاني من التخلف النسبي بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية المتاحة، بحيث أن الجزائر لديها موارد وإمكانيات زراعية متوفرة بشكل يؤدي إلى تغيير في القطاع الزراعي وتطويره وهذا ينعكس على زيادة الناتج الزراعي ومن ثم مساهمته في تنويع الصادرات ، ومن ثم يقلل الاتكال الكبير للاقتصاد الوطني على المحروقات.

هذا وبالرغم من البرامج والمخططات التنموية لهذا القطاع التي لم تصل للمستوى المطلوب، وذلك من خلال ما لاحظنا من مساهمة القطاع الزراعي المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم يتم تأهيل القطاع الزراعي بصورة فعالة تجعل منه يغطي الإنتاج الكافي من المنتجات الغذائية خاصة مع توقعات في اتساع الفجوة الغذائية .

إن مجرد المقارنة بين المساحة الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر من جهة والحجم الهائل للإمكانات المادية والمالية الموجودة لدى الدولة من جهة والراغبين على الاستثمار في القطاع الزراعي أمام ما تتيحه الدولة من دعم يضع على عاتق الدولة مسئولية التوعية والتوجيه من اجل تفعيل دور القطاع الزراعي وتحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض ومواجهة تحديات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأهداف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما يطرحه ذلك من تحديات.

❖ اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: يقصد بالتنوع الاقتصادي تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وتكمن أهميته في تقليل مخاطر الاعتماد على قطاع واحد في تمويل الخزينة العامة، وهي مؤكدة باعتبار أن الاقتصاد الذي يكون متنوع في مصادر دخله يون خارج دائرة الخطر من تفاقم الأزمات.
2. الفرضية الثانية: تتوفر الجزائر على مقومات وإمكانيات زراعية من مساحات شاسعة صالحة للزراعة و موارد مائية وبشرية قادرة على تطوير القطاع الزراعي، وهي مؤكدة، وهذا بالنظر إلى المساحة الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر الصالحة للزراعة والموارد المائية والبشرية التي تساعد في نمو القطاع الزراعي.

3. **الفرضية الثالثة:** أهم السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومة على النهوض بصادرات القطاع الزراعي هي سن برامج تنموية و إرفاقها بقوانين وتسهيلات للفلاحين لتقديم القروض والإعانات لهم ، وهي مؤكدة، باعتبار البرنامج التكميلي لدعم النمو(2009/2005)، والبرنامج الخماسي (2014/2010) وقد بائت بالفشل لضعف الإجراءات الرقابية عليها.
4. **الفرضية الرابعة:** على الحكومة الجزائرية أن تضع مجموعة من الإجراءات والمخططات التنموية للقطاع الزراعي وإعادة هيكلته على جميع المستويات وإضافة بنى تحتية جديدة تقلص بها المشاكل التي تواجه هذا القطاع، وهي مؤكدة، لان القطاع الزراعي الجزائري يحتاج خطط تنموية جادة من اجل تحقيق فوائض في الإنتاج وتصديرها للخارج لجلب العملة الأجنبية.

❖ نتائج الدراسة

مما سبق تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، يمكن إدراجها كما يلي:

- للقطاع الزراعي مكانة هامة في اقتصاديات الدول النامية
- إن الجزائر تمتلك كل الإمكانيات الأرضية، المائية والبشرية لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وتصدير الفوائض إلى الأسواق الخارجية.
- قطاع المحروقات في الجزائر يستحوذ على حصة الأسد من حجم الصادرات الكلية يفوق 95%.
- القطاع الزراعي الجزائري يواجه صعوبات كبيرة حالت دون تحقيقه لأهدافه.
- إن قطاع الزراعة يحتاج إلى خطط تنموية جديدة وفعالة طويلة المدى من اجل النهوض به وتطويره.
- إن تنمية القطاع الزراعي تجعل منه يقلل من الاتكال الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات .
- إن مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، العمالة و في الميزان التجاري الزراعي لا زالت متواضعة رغم الجهود التي تقضي برفع وتيرة الإنتاج في القطاع.
- غياب سياسة التسويق للمنتوج الزراعي تمثل سببا في تراجع مكانته في الأسواق العالمية.

❖ توصيات:

إن أهمية القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، تقضي بان نضع بعض التوصيات كالتالي:

1. على الدولة معالجة مشكلات التنمية الزراعية وذلك بالقيام بدور رئيسي وفعال في دعم الإنتاج الزراعي وتفعيل السياسات الزراعية التي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وزيادة مصادر الدخل والقضاء على البطالة ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الزراعي.
2. وعلى الدولة كذلك تطبيق سياسات زراعية هدفها زيادة المساحات المزروعة مع إضافة التكنولوجيا الزراعية الحديثة والقيام بتوسعة في البنى التحتية من كهرباء وطرق ومواصلات مع العمل بكل الوسائل الممكنة لاستصلاح الأراضي الزراعية.
3. تفعيل الإجراءات الرقابية من أجل تحسين مستوى الإنتاج في القطاع الزراعي.
4. تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
5. تأهيل وتطوير مراكز البحث العلمي والتطوير الزراعي.
6. تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى زيادة المساحات المزروعة.
7. إيجاد رقابة رسمية من طرف الدولة على جودة المنتجات المصدرة إلى الخارج.
8. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تنويع الاقتصاد.
9. العمل على إدراج سياسة تسويقية للمنتوج الزراعي.

❖ آفاق الدراسة:

يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تتشكل إشكاليات بحث في المستقبل كما يلي:

- التنويع الاقتصادي مستقبلا للاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول.
- دور الاستثمار الزراعي في زيادة إنتاج الصناعات الغذائية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001.
2. أسامة صادق شنب، التسويق الدولي ، جامعة حلوان ، 2007.
3. خالد راغب الخطيب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية :ط1، دار البداية، عمان-الأردن-2009.
4. خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي: مؤسسة شباب الجامعة-مصر-1999.
5. د-علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني :جامعة عمر المختار-البيضاء، 2005.
6. د-عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي :، دار الثقافة الأردن، 2012.
7. د-محمد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية:، دار غيداء، الأردن 2007.
8. كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

المدخلات :

1. : عماري زهير، الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية يومي 24/23 نوفمبر 2014، بعنوان: القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ ، جامعة سطيف.
2. احمد رجم خميستي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/نوفمبر 2016 بعنوان: القطاع الزراعي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول، جامعة مساعدية محمد الشريف، 2016.
3. احمد قايد، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02/نوفمبر 2016

- بعنوان: أهمية الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر، دراسة تحليلية لتجربة ولاية الوادي، جامعة ابن خلدون - تيارت، سنة 2016.
4. بن حمودة محبوب، عدنان محيرق، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016، بعنوان: التنويع الاقتصادي: مفهوم والاهداف والمبررات ومؤشرات فياسه مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة الوادي، سنة 2016.
5. بن علي عبد الرزاق، نجوى راشدي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016 بعنوان: التنويع الاقتصادي: مفهوم، الأهمية، المحددات، السنة 2016.
6. بن نور ساسي وآخرون، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016، بعنوان سبل الاستفادة من التجربة القطرية لتنمية الاقتصاد الوطني، جامعة فرحات عباس 1، سنة 2016.
7. دبيش احمد، بو قادوم مروة، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016، بعنوان: التنويع الاقتصادي، مؤشرات محدده، وعلاقته بالتنمية، جامعة البليدة، 2016.
8. سامية، عبابة علي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016، بعنوان: دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، جامعة بومرداس، 2016.
9. شريف قصبه، علي بوعبد الله، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016 بعنوان: التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016.
10. طير عبد الحق، عبد الصمد سعودي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016، بعنوان: دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001/2014)، جامعة المسيلة، سنة 2016

11. علي فلاق ، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له يومي 07/08/2015 أكتوبر، بعنوان البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية.
12. عياد هشام، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 نوفمبر، بعنوان محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.
13. قروود علي، كيجل عبد الباقي، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 نوفمبر، بعنوان: الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990/2015)، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة.
14. قصاب سعدي، صديقي مليكة، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 نوفمبر، بعنوان: الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق وحتمية التنويع الاقتصادي، جامعة الجزائر3، سنة 2016.
15. لطفي المخزومي، عبد القادر خليل، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 نوفمبر بعنوان: التكثيف المحصولي بمنطقة وادي سوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة ، جامعة الوادي ، 2016.
16. ناصر حميدانو وآخرون، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03/2016 نوفمبر، بعنوان : القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر2016.
17. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد1/2002.

المذكرات

1. زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر-2009/2008.
2. ياسين مكيو،تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي -دراسة حالة بعض البلدان الناشئة:،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2016/2015.
3. عماري زهير، القطاع الزراعي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013
4. سليمان دحو،السويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التسيير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -2016/2015.
5. براكنتية بلقاسم ، الزراعة والتنمية في الجزائر- دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة .
6. قاسمي لخضر، اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تنمية كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014/2013.
7. مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، - دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي بغيرداية ، 2011/2010.

8. خامد مصطفى، واقع الصادرات غير النفطية وسبل معالجتها دراسة حالة المنتجات الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.
9. برهان نور الدين، اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009/2008.
10. عامر منصور احمد، سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 2012/1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس 2016/2015.
11. عقال حكيم، البحث عن الامثلية لمردودية الإنتاج في القطاع الزراعي مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
12. بن عمر لخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي للدول العربية: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2013/2012.
13. حيمر مريم، دور إستراتيجية الإعلان و التنوع في تحقيق الميزة التنافسية- دراسة حالة مطاحن الجنوب -بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية -قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
14. بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- 2009/2008.

المواقع الالكترونية

1. <http://www.mec.gov.qa/ar/qatar->.
2. www.ons.dz المركز الوطني للتخطيط والإحصاء
3. - <http://www.bank> of- Alegria